شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2757-9700
9 772757 970004

مجلة سياسة دولية

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

المجلد: 2 العدد: 7
يوليو-اغسطس 2022
السعر: 20 ليرة تركية

الخلافات المزمنة بين بغداد وأربيل حول إدارة الموارد النفطية: إشكالية دستورية وقانونية أم سياسية؟

واثق السعدون

النفط: الفرصة التي قصمت ظهر السودان

الصادق الفقيه

حسابات الطاقة بين أوروبا والمنطقة المغاربية

عمر روابحي

سياسات الطاقة في المنطقة

مقابلة

الدكتورة كارول نخلة

عبد النور تومي

هل ستكون هنالك موجة ثالثة للربيع العربي؟

أ. د. أحمد أويصال

بُعد الطاقة في التعاون التركي القطري

إسماعيل نعمان تلجي

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراؤنا الأعزاء

يسرنا أن نقدم لكم العدد السابع من المجلد الثاني لمجلة "شؤون الشرق الأوسط" لشهري تموز/ يوليو و آب/ أغسطس 2022، التي تصدر عن مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM. ملف هذا العدد هو "سياسات الطاقة في المنطقة"، وقد اختارت هيئة تحرير المجلة هذا الموضوع ملفاً للعدد نظراً للانعكاسات والتداعيات الكبيرة التي أحدثتها الحرب الروسية-الأوكرانية على شؤون الطاقة العالمية، والتي لا شك ستكون لها تأثيرات على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوصفها تعد من المصادر المهمة للطاقة العالمية. ضمن هذا الإطار، ستجدون في هذا العدد مقالات مهمة لأكاديميين وباحثين متميزين من العالم العربي ومن تركيا، تناولت الموضوع الرئيس للعدد، ومواضيع أخرى مهمة من شؤون المنطقة، وهي على التوالي: " هل ستكون هنالك موجة ثالثة للربيع العربي؟"، "بُعد الطاقة في التعاون التركي القطري"، "النفط: الفرصة التي قصمت ظهر السودان"، "السعودية وتحول البحر الأحمر إلى منطقة جديدة لصراعات الطاقة"، "حسابات الطاقة بين أوروبا والمنطقة المغاربية"، "سياسة إدارة بايدن تجاه سوريا وإنهاء أعمال شركة الطاقة الأمريكية DCE في الأراضي السورية"، "قطاع الطاقة في سوريا ولبنان: منفذ الجماعات المسلحة لتقويض سلطة الدولة"، "الخلافات المزمنة بين بغداد وأربيل حول إدارة الموارد النفطية: إشكالية دستورية وقانونية أم سياسية؟"، "العراق في عين العاصفة الإقليمية!"، "كركوك: مدينة غنية بالنفط تعاني من أزمات مستمرة في الوقود والكهرباء!"، "تأثير المنظمات الإرهابية على قطاع الطاقة في الشرق الأوسط: نشاطات PKK في العراق وسوريا إنموذجاً"، "التنوع العرقي في الجزائر: بين استحقاقات الهوية الثقافية والأجندات الانفصالية المشبوهة". وختم هذا العدد بمقابلة حصرية أجراها مركز أورسام مع الدكتورة كارول نخلة الخبيرة في شؤون الطاقة، والتي تشغل منصب مديرة شركة كريستول للطاقةCrystol Energy، فضلاً عن قيامها بتدريس اقتصادات الطاقة في جامعة سوري University of Surrey في بريطانيا، لتحدثنا الدكتورة نخلة عن الديناميات الجديدة لسياسات الطاقة في منطقتنا.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ | **شؤون الشرق الأوسط**

Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi | **صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü | **مسؤول شؤون النشر**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال

Editörler | **المحررون**
Doç. Dr. İsmail Numan Telci | أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي
Dr. Watheq Alsadoon | د. واثق السعدون

Editör Asistanı | **سكرتير التحرير**
Talha Özmen | طلحة أوزمان

Danışma Kurulu | **الهيئة الاستشارية للمجلة**
Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye | أ. د. جنكيز تومار، تركيا
Prof. Dr. Muhammed Salih El Misfer, Katar | أ. د. محمد صالح المسفر، قطر
Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye | أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا
Prof. Dr. İbrahim Halil Al Allaf, Irak | أ. د. إبراهيم خليل العلاف، العراق
Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye | أ. د. ماهر النقيب، تركيا
Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir | أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر
Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye | أ. د. أنور أربا، تركيا
Prof. Dr. İkram Salih Daggaş, Sudan | أ. د. إكرام محمد صالح دقاش، السودان
Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye | أ. د. موسى يلدز، تركيا

Yayın Kurulu | **هيئة التحرير**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال
Dr. Watheq Alsadoon | د. واثق السعدون

Grafik-Tasarım | **تصميم وغرافيك**
Mustafa Cingöz | مصطفى جينكوز

Yönetim Merkezi | **إدارة المركز/ العنوان**
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM) | مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)
Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara | حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا
Tel: +90 850 888 15 20 | هاتف رقم: 20 15 888 850 90+

Baskı | **عنوان دار النشر**
KD Karton Dijital Matbaacılık Ltd. Şti. | KD Karton Dijital Matbaacılık LTD. Şti.
Zübeyde Hanım Mah. Koyunlu Han 95/36 Ankara Tel: +90 312 341 52 39 | حي زبيدة هانم، كويونلو هان 95 تقسيم 36 أنقرة هاتف رقم: 39 52 341 312 90+
Sertifika No: 44423 | وثيقة اعتماد رقم: 44423

Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock | **صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock
Cilt: 2, **Sayı:** 7, Temmuz-Ağustos 2022 | **المجلد:** 2, **العدد:** 7, يوليو-اغسطس 2022
Yaygın Süreli Yayın | مجلة دورية عمومية
2 Aylık Arapça Dergi | مجلة عربية لمدة شهرين
Basım Tarihi: 30 Haziran 2022 | **تاريخ الطباعة:** 30 يونيو 2022

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2022 ORSAM

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2022 أورسام

مجلة سياسة دولية
شؤون الشرق الأوسط

المحتويات

المجلد: 2 العدد: 7 يوليو-اغسطس 2022

ملف العدد

04 **هل ستكون هنالك موجة ثالثة للربيع العربي؟** / البروفيسور أحمد أويصال

10 **بُعد الطاقة في التعاون التركي القطري** / إسماعيل نعمان تلجي

البحر الأحمر

20 **السعودية وتحول البحر الأحمر إلى منطقة جديدة لصراعات الطاقة** / محرم حلمي أوزيف

المغرب العربي

24 **حسابات الطاقة بين أوروبا والمنطقة المغاربية** / عمر روابحي

بلاد الشام

32 **قطاع الطاقة في سوريا ولبنان: منفذ الجماعات المسلحة لتقويض سلطة الدولة** / سهيل الغزي

العراق

42 **العراق في عين العاصفة الإقليمية!** / زيد عبد الوهاب الأعظمي

46 **كركوك: مدينة غنية بالنفط تعاني من أزمات مستمرة في الوقود والكهرباء!** / سلجوق باجالان

ملف العدد

النفط: الفرصة التي قصمت ظهر السودان

الصادق الفقيه

16

سياسة إدارة بايدن تجاه سوريا وإنهاء أعمال شركة الطاقة الأمريكية DCE في الأراضي السورية

رجب طيب تكا

28

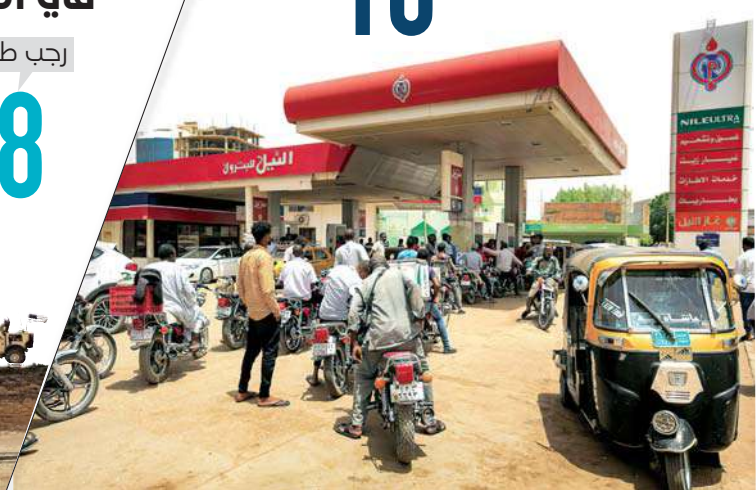

مقابلة

58

عبد النور تومي

الدكتورة كارول نخلة:

"إذا وضعت بلدان شرق المتوسط خلافاتها السياسية جانباً، يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في توريد الطاقة إلى أوروبا"

العراق

الخلافات المزمنة بين بغداد وأربيل حول إدارة الموارد النفطية: إشكالية دستورية وقانونية أم سياسية؟

36

واثق السعدون

الأمن والطاقة

50 **تأثير المنظمات الإرهابية على قطاع الطاقة في الشرق الأوسط: نشاطات PKK في العراق وسوريا إنموذجاً** / إبراهيم آيدن

مجتمع

54 **التنوع العرقي في الجزائر: بين استحقاقات الهوية الثقافية والأجندات الانفصالية المشبوهة** / عبدالنور تومي

هل ستكون هنالك موجة ثالثة للربيع العربي؟

البروفيسور أحمد أويصال

أُعتبر 2019 عاما انتعش فيه الربيع العربي ولو بشكل جزئي ونجح في زعزعة بعض الحكومات والسياسات, رغم فشله في الإطاحة بالأنظمة. وتم التغيير الجزئي الذي جاء مع الاحتجاجات في السودان والجزائر والعراق ولبنان من خلال أساليب أكثر سلمية مقارنة بالمرحلة الأولى من الربيع العربي.

أغلب الأنظمة في العالم العربي، فشلت في تلبية تطلعات مواطنيها، كما أنها قادرة على البقاء في الحكم فقط من خلال الأساليب القمعية والدعم الخارجي. لقد كانت تطلعات الشعوب في المرحلة الأخيرة هي الديمقراطية والتنمية وخلق بيئة من الحرية. حيث أن كل ما هو ضروري للتنمية، وموارد الطاقة، ورأس المال، والشباب، والفرص التجارية التي يوفرها الموقع الجيوسياسي، متاحة بالفعل في المنطقة. لكن بشكل عام، تم منع وحدة واستقلال وديمقراطية الشعوب العربية التي

تمتلك موارد مهمة للغاية في أكثر مناطق العالم أهمية. وفي هذا السياق توافقت الجهات الفاعلة الرئيسية في المعسكرين الغربي والشرقي والأنظمة الاستبدادية في المنطقة على هذه المسألة.

فرص الإصلاحات في الشرق الأوسط وردود فعل الأنظمة المستبدة

لقد أتيحت للعالم العربي حتى اليوم عدة فرص للتحول الديمقراطي لكنها ضاعت هباء ولم يتم استثمارها بالشكل الجيد. الفرصة الأولى جاءت بعد الاستقلال الذي حصلت عليه الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن بعض الفاعلين من التيار القومي كالناصريين والبعثيين الذين كانوا يستمدون مرجعيتهم الفكرية من الاشتراكية وبعض الأفكار الفاشية في أوروبا، لم يكن لديهم نية لإرساء الديمقراطية في بلادهم. وعلى رأس هذه الجبهة جمال عبد الناصر الذي كان شخصية شعبية ومؤثرة، ولكنه لم يكن يفضل الانتقال إلى الديمقراطية، وبذلك بقي الشعب المصري تحت الحكم القمعي. وعلى الرغم من معارضة عبد الناصر الصارمة للدول الخليجية في مسألة الاستقلالية والتبعية للغرب، إلّا أنه توافق مع الأنظمة الملكية الخليجية ضد التحول الديمقراطي. ورغم أن الأنظمة البعثية التي وصلت إلى السلطة في سوريا والعراق تبنّت الخطاب الشعبي، إلا أنها لم تفكر في تسليم الحكم للشعب. كما أن الدول القريبة من الغرب في فترة الحرب الباردة، مثل مصر والأردن، لم تتجه إلى الانتقال إلى الديمقراطية.

الفرصة الثانية للتحول الديمقراطي في العالم العربي جاءت مع موجة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية في التسعينيات بعد نهاية الحرب الباردة، لكن هذه الموجة لم تحظ بالدعم في الشرق الأوسط. وكما حدث في الماضي، فقد تجاهلت الدول الغربية مطالب الشعوب العربية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي في فترة ما بعد الحرب الباردة،

واستمرت في دعم الأنظمة الاستبدادية. أما الفرصة الثالث فجاءت في الألفية الجديدة بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، من خلال خطاب الولايات المتحدة بضرورة أن يصبح الشرق الأوسط ديمقراطياً. لكن هذه المرحلة التي بدأتها الولايات المتحدة أسفرت عن غزو في العراق وفوضى في أفغانستان وحدث ذلك من خلال القوة الأمريكية أي التدخل الأجنبي وليس عن طريق الديناميّات السياسية الاجتماعية الناشئة من المنطقة نفسها. وهذا أعطى الحق لردود الفعل المعارضة للولايات المتحدة والغرب في المنطقة. وذلك لأن شعوب المنطقة ترغب في البحث عن الديمقراطية والإصلاح من خلال دعم مطالبهم، وليس من خلال الغزو أو التدخل الأجنبي.

لم تجبر الدول الأوروبية نظام حسني مبارك الذي كان يحكم مصر، الدولة المهمة في الشرق الأوسط، على إجراء الإصلاحات، لأن نظام مبارك كان يرسم سياسته الداخلية والخارجية وفقا لمصالح الغرب من خلال استخدام علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ومن ناحية أخرى، وجّهت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الانتقادات إلى المملكة العربية السعودية بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، لدعمها الحركات السلفية. وعلى الرغم من هذا الانزعاج الأمريكي، إلّا أن المحافظين الجدد في إدارة جورج دبليو بوش خفضوا من الضغط على مصر والسعودية بمساعدة إسرائيل. بل إن إدارة بوش فتحت المجال للزعيم الليبي معمر القذافي في سياق القتال ضد تنظيم القاعدة. ولكن ردود الفعل العنيفة ضد المشروع الأمريكي لتصدير الديمقراطية إلى أفغانستان والعراق حالت بقوة دون دعم الديمقراطية أو مرحلة الإصلاح في المنطقة حتى في مرحلة خليفة بوش، الرئيس

الديمقراطي باراك أوباما. وعلى الرغم من إطلاق إدارة أوباما دعوات للديمقراطية والإصلاح في فترة مبكرة، إلّا أنه عاد إلى ممارسة السياسة في المنطقة من خلال النهج الغربي الكلاسيكي، أي من خلال الأنظمة الاستبدادية لاسيما مع وجود إرهاب داعش.

مطالب التحول والإصلاح المقموعة

هناك مشاكل عديدة في الشرق الأوسط مثل الانقسام والقمع السياسي. ولكن أصبحت مشاكل التنمية مثل البطالة والفقر والهجرة الشائعة في الشرق الأوسط، أكثر وضوحا، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008. وبسبب الأزمة التي ضربت أوروبا والولايات المتحدة أكثر من غيرهما، نشأت مشاكل اقتصادية جراء عدم ترجيح السيّاح للبلدان الخالية من النفط. جدير بالذكر أن مصر وتونس والمغرب كانت من الدول الرائدة في المنطقة التي كان اقتصادها قائما على الزراعة والسياحة. من ناحية أخرى، كانت اليمن وليبيا وسوريا أكثر توجها نحو الزراعة، رغم أنها كانت مناطق سياحية.

سرعان ما انتشرت الاحتجاجات التي انطلقت في مطلع العام 2011 في تونس إلى الدول العربية التي كانت تعاني من نفس المشاكل, وتسبب ذلك في الإطاحة ببعض الحكومات القمعية. وتمت الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا, الدولة التي تملك النفط والغاز, بدعم خارجي. وبسبب محدودية ثقل تونس في التوازنات الإقليمية والعالمية, فإن سقوط نظام زين العابدين بن علي جراء الاحتجاجات والمظاهرات لم يثر الكثير من الاهتمام. لكن عندما امتدت المظاهرات إلى مصر، أهم دولة في المنطقة، اضطرت إدارة أوباما إلى اتخاذ قرار. وبدلا من الوقوف أمام هذه الموجة الكبيرة، عمل أوباما والجيش المصري على إنقاذ السفينة من خلال التضحية بالقبطان. وبعد احتجاجات واسعة النطاق، أطاح الجيش بنظام حسني مبارك الذي كان يريد تعيين نجله خلفا له في رئاسة البلاد، وتولى الجيش السلطة في عام 2011. ومن خلال التظاهر بعدم رفضه لمطالب الشعب المصري فيما يتعلق بالديمقراطية, مهّد الجيش الطريق بالفعل للنظام القديم وقام بانقلاب عسكري عام 2013، وأطاح بحكومة محمد مرسي، الذي تم انتخابه عن طريق الشعب.

انقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر أعقبه محاولات انقلابية لخليفة حفتر في ليبيا وللحوثيين في اليمن. أما في سوريا، فنجح نظام بشار الأسد في الصمود أمام الانتفاضات الشعبية وجهود الإصلاح، من خلال مساعدة جهات فاعلة مثل حزب الله وإيران وروسيا و"ذريعة محاربة داعش". وتم صد موجة الديمقراطية والإصلاح بقيادة الجهات الفاعلة في الوضع الراهن مثل السعودية والإمارات ومصر. ومع وصول دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، أصبحت الجبهة المناهضة للديمقراطية أكثر قوة من قبل، لكن مقتل جمال خاشقجي حدّ من قوة هذا المعسكر. ومع هذه الجريمة، تم تأجيل مشروع الشرق الأوسط

الجديد بقيادة ترامب، والذي كان ينتظر أن يجلب معه تطبيعا شاملا مع إسرائيل. كما أن قطر التي أرادوا معاقبتها لدعمها الربيع العربي، كسرت الحصار الذي فرض عليها بدعم من تركيا وبعض الدول الأخرى.

أُعتبر 2019 عاما انتعش فيه الربيع العربي ولو بشكل جزئي ونجح في زعزعة بعض الحكومات والسياسات، رغم فشله في الإطاحة بالأنظمة. وتم التغيير الجزئي الذي جاء مع الاحتجاجات في السودان والجزائر والعراق ولبنان من خلال أساليب أكثر سلمية مقارنة بالمرحلة الأولى من الربيع العربي. وإضافة إلى ذلك، لم تتأثر هذه البلدان بالموجة الأولى للربيع العربي. على سبيل المثال، فإن الجزائر فضلت عدم اختيار الدخول في ثورة وقامت ببعض التعديلات، لأن جراح الاضطرابات الداخلية في التسعينيات ما زالت عالقة في الأذهان. لذلك نجحت الموجة الثانية من المظاهرات الشعبية في إسقاط الحكومة في الجزائر، وأدت إلى تعيين كادر أكثر حساسية تجاه مصالح الشعب. من ناحية أخرى، دفع السودان الثمن باهظا ومتأخرا بسبب الانقسامات. وأطاح الشعب بنظام عمر البشير بدعم خارجي.

أمّا لبنان فكان على رأس البلدان التي دفعت الثمن الباهظ للحرب الأهلية السورية. حيث أن حزب الله الذي تدخل في الحرب السورية، سيطر على البلاد بدعم من إيران. كما أن قطع الدعم الخليجي عن لبنان بسبب حزب الله ودمار الحرب والحصار الأمريكي ضد نظام الأسد، أدى إلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد اللبناني الذي يسيطر عليه حزب الله. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الواسعة النطاق ضد هذا الأمر أجبرت الحكومة على الاستقالة في لبنان، إلا أن الوضع لم يتغير كثيرا. وعلى الرغم من أن هذه المراحل لم تؤثر بشكل كبير على هذه البلدان، إلا أن الباب قد فتح للتغيير والكفاح ما زال مستمرا. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار المرحلة التي بدأت في عام 2019 بمثابة جولة ثانية في الربيع العربي لكنها أكثر سلمية. لقد واجهت جميع الدول العربية صعوبات مع جائحة فيروس كورونا شأنها شأن اقتصادات العالم. وبالإضافة إلى نقص الخدمات الصحية مثل الأقنعة وأنابيب الأكسجين ونقص اللقاحات، فقد تسببت قرارات الإغلاق الكامل التي اتخذتها الدول بأضرار كبيرة بالاقتصادات العربية. وأدت قرارات الإغلاق الكامل إلى تضييق مصادر الدخل في البلدان السياحية لاسيما مثل تونس ومصر والإمارات العربية المتحدة. كما أثر انخفاض أسعار النفط سلبا على الدول النفطية والدول التي تعمل شركاتها هناك أو تحصل على استثمارات من تلك الدول. كما مثلت

إعادة دول الخليج العمال الأجانب أعباء أخرى على الدول التي ترسل عمالا إلى الخليج، مثل مصر ولبنان.

وقبل انتهاء آثار جائحة كورونا، بدأ الغزو الروسي إلى أوكرانيا. وتسببت هذه الحرب بزيادة أسعار الغذاء والنفط، وأثرت بشكل سلبي على اقتصادات العالم. كما أن المشاكل في روسيا وأوكرانيا اللتين توفران ربع صادرات القمح العالمية، كان لها تأثير أكبر على الدول العربية. على سبيل المثال، توفر مصر 70 % من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا, وتدعم القمح وتبيعه إلى مواطنيها بسعر رخيص. ويجلب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة في البلاد. وينطبق الشيء نفسه على تونس ولبنان. فقبل الحرب ارتفعت أسعار المواد الغذائية بالفعل في لبنان بنسبة 1000 % منذ عام 2019 حتى اليوم. والوضع في سوريا واليمن أكثر خطورة. حيث لا تتمكن هذه البلدان من إيجاد الموارد لشراء القمح والغذاء، وتعيش في حالة فقر هي أقرب إلى المجاعة. وبالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، هناك صعوبة في شحن الحبوب من روسيا وأوكرانيا، لأن روسيا لا تعمل على بيع إنتاجها بسبب الحرب، كما أنها تحول دون بيع أوكرانيا لمنتوجها. ولو وضعنا بعين الاعتبار عدم حصد المحاصيل في العام الجاري بسبب الحرب، فإن الإمدادات الغذائية في العالم تثير مخاوف كبيرة.

وتعاني المملكة الأردنية والمملكة المغربية اللتان لا تملكان نفطا، من وضع اقتصادي صعب. وعلى الرغم من أن الدول الخليجية قلّصت مساعداتها للمغرب والأردن إلّا أنها ما زالت تعتني بهما في إطار التضامن. ففي المرحلة الأولى من الربيع العربي، قدمت بعض الدول الخليجية دعما ماليا إلى الأنظمة التي تناصرها، وساعدتها في تجاوز الأزمة من خلال تقديم اقتراحات بإجراء بعض الإصلاحات الإدارية على هذه الأنظمة. كما ستقدم الدعم إلى هذه الأنظمة في حال اندلاع موجة جديدة أيضا. وبفضل ارتفاع أسعار النفط على وجه الخصوص، ستستمر دول الخليج في تقديم مساعدات مالية ودعم نفطي رخيص. إلا أن الظروف التي سبقت الربيع العربي ظهرت في الفترة الحالية أيضا، وبدأت بعض الدول العربية لاسيما التي لا تملك النفط، تشهد انفجارات اجتماعية وسياسية خطيرة مرة أخرى. وفي النتيجة، تستمر آلام مخاض الإصلاح والديمقراطية في المنطقة، لكن لا يزال من غير الواضح متى ستنتقل هذه الآلام إلى تطورات مختلفة. ■

بروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام.

بُعد الطاقة في التعاون التركي القطري

إسماعيل نعمان تلجي

تعد قطر من الدول التي شهدت أكبر زيادة في صادراتها إلى تركيا من الغاز الطبيعي المسال في عام 2020. وفي هذه الفترة, ارتفعت واردات تركيا من الغاز الطبيعي المسال من قطر بنسبة 32 % لتصل إلى 3.2 مليارات متر مكعب. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن قطر لديها خطط لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال وقدرتها الإنتاجية بأكثر من 40 % في المستقبل, فهذا يشير إلى وجود فرص تعاون مهمة بين تركيا وقطر.

بدأ التحول في علاقات تركيا مع دول الخليج، عندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة، في عام 2002. في البداية تم توسيع نطاق العلاقات التجارية مع هذه البلدان, ما أسفر عن ازدياد تدريجي في حجم التجارة. ووصلت أحجام التبادل التجاري إلى أبعاد كبيرة, لاسيما في فترة ما بعد عام 2010. وأصبحت تركيا بين الفترة 2002-2010, واحدة من أهم الدول في المنطقة التي قامت بشكل كبير بتعزيز علاقاتها المؤسسية مع مجلس التعاون الخليجي الذي يبلغ حجمه الاقتصادي 1.6 تريليون دولار ويبلغ عدد سكان دوله 57 مليون نسمة. وبالتوازي مع ذلك، بدأت العلاقات السياسية مع دول الخليج تتطور في نفس الفترة، كما بدأ عقد شراكات في مجالات جديدة. وفي هذا السياق، ازداد التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، كما بدأت شراكات جديدة في الظهور مؤخرا لاسيما في مجال الطاقة.

التعاون في مجال الطاقة بين تركيا وقطر

تسير علاقات تركيا مع قطر، أحد أهم الحلفاء في منطقة الخليج، في إطار زخم متعدد الأبعاد. فقد قام البلدان في البداية بتعزيز علاقاتهما التجارية، ثم تعزيز شراكاتهما السياسية، واعتمدتا صيغة التعاون الاستراتيجي في علاقاتهما. ومنذ عام 2014, تسير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى اللجنة الاستراتيجية العليا. وأصبحت قطر من أهم شركاء تركيا في مجال الصناعات الدفاعية في فترة ما بعد 2010,

ووافقت على استضافة القاعدة العسكرية التركية في الفترة 2014-2015. كما افتتحت تركيا ثكنتين عسكريتين باسم "طارق بن زياد" و"خالد بن الوليد" في العاصمة القطرية الدوحة. وفي هذا السياق، أصبح الوجود العسكري التركي في الخليج أحد أهم مؤشرات شراكات قطر الإقليمية المهمة خلال فترة الحصار.

تعتبر الطاقة إحدى المجالات التي يمكن للعلاقات بين البلدين أن تتحول فيها تدريجيا إلى مزيد من التعاون. جدير بالذكر أن تركيا هي إحدى الدول التي تعتمد بشكل كبير على الخارج فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، وهي تلبي احتياجها من النفط والغاز الطبيعي من خلال الواردات إلى حد كبير. وفي هذا السياق، تلبي تركيا حاجتها من الغاز الطبيعي بشكل عام من دول مثل إيران وروسيا وقطر ونيجيريا والجزائر، رغم أنها أنشأت عدداً من المؤسسات المعنية بهذا المجال مؤخراً. وفي المقابل فإن قطر بفضل مواردها الغنية من الغاز الطبيعي، تتصدر أسواق الطاقة العالمية كواحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا.

يتم ترسيم التعاون في مجال الطاقة بين تركيا وقطر من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية وتنفيذها. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ الخطوة الأولى في عام 2015 من خلال الاتفاقية الموقعة بين شركة خطوط الأنابيب ومؤسسة نقل البترول التركية (بوتاش) وشركة قطر للغاز (قطر غاز). وبعد هذه الاتفاقية التي أرست الأرضية لتجارة الغاز الطبيعي المسال بين قطر وتركيا, وقعت شركة بوتاش اتفاقية استيراد الغاز الطبيعي المسال لمدة ثلاث سنوات مع شركة قطر غاز في عام 2017. وفي الفترة التالية, تحول التعاون إلى استثمارات, كما تم إبرام اتفاقية بين قطر وتركيا في عام 2018 لبناء منشأة للغاز الطبيعي والبتروكيماويات. وتم اتخاذ قرار ببناء منشأة للغاز الطبيعي والبتروكيماويات بقيمة 5.2 مليار دولار باستثمار مشترك بين شركة ميتكاب لاستثمارات الطاقة التركية وشركة فيوجن داينمكس القطرية. هناك اتفاقية أخرى في هذا السياق، وهي اتفاقية التعاون في مجال استثمارات وحدة التخزين والتحويل إلى الغاز العائمة FSRU والغاز الطبيعي المسال، الموقعة في عام 2021 بين شركة الطاقة التركية Karpowership إحدى شركات مجموعة كارادنيز للطاقة التركية وشركة ناقلات قطر Nakilat الحكومية القطرية. وتنص الاتفاقية على تأسيس شركة مشتركة جديدة بين الشركتين وتجهيز أول وحدة من وحدات التخزين والتحويل إلى الغاز العائمة FSRU للعمل حتى عام 2023.

تبرز هذه الاتفاقيات أيضا في مجال تجارة الطاقة بين البلدين. والمجال الذي تبرز فيه هذه الاتفاقية بشكل جلي هو الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال. وجدير بالذكر أن إيران وروسيا من أهم موردي الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى تركيا منذ سنوات عديدة. ولكن تقييد المشتريات من خلال العقوبات المفروضة على إيران وارتفاع تكلفة الغاز الطبيعي في العقود طويلة الأجل التي تعرضها روسيا دفعت تركيا إلى البحث عن مصادر بديلة.

واردات تركيا من سوق الغاز الطبيعي المسال

بدأ الوضع يتغير لاسيما منذ عام 2019. حيث أن تركيز تركيا المتزايد على صيغة الغاز الطبيعي المسال في استيراد الغاز الطبيعي وتنويعه من حيث بلدان المصدر, دفعها إلى تقليل اعتماد أنقرة على كل من روسيا وإيران. وهذا ما حدث بالفعل, فبالتوازي مع زيادة واردات تركيا من الغاز الطبيعي المسال, انخفضت حصة روسيا من إجمالي الغاز الطبيعي الذي تستورده تركيا إلى 47 % في عام 2018 ثم إلى 33 % في عام 2019. من ناحية أخرى, أدى تنوّع مصادر الغاز الطبيعي المسال أيضا إلى تقليل الاعتماد على إيران. وفي عام 2020 وقع هجوم على خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا. واستغرقت فترة إصلاح هذه الأنابيب وقتا أكثر من المتوقع, ما تسبب في انخفاض كمية الغاز التي تصدرها إيران إلى تركيا من 7.7 مليارات متر مكعب في 2019 إلى 5.3 مليارات متر مكعب في عام 2020 أي بنسبة 31 %. وعلى الرغم من هذا الانخفاض, إلّا أن واردات تركيا من الغاز الطبيعي ازدادت بنسبة 6% في عام 2020, وتحقق جزء كبير من هذه الزيادة من الاستيراد من البلدان الأخرى. حيث ازدادت واردات تركيا من الغاز الطبيعي بنسبة 20 % من أذربيجان و 6 % من روسيا.

من ناحية أخرى، تعد قطر من الدول التي شهدت أكبر زيادة في صادراتها إلى تركيا من الغاز الطبيعي المسال في عام 2020. وفي هذه الفترة, ارتفعت واردات تركيا من الغاز الطبيعي المسال من قطر بنسبة 32 % لتصل إلى 3.2 مليارات متر مكعب. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن قطر لديها خطط لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال وقدرتها الإنتاجية بأكثر من 40 % في المستقبل, فهذا يشير إلى وجود فرص تعاون مهمة بين تركيا وقطر. وبعد انتهاء اتفاقية شراء الغاز الطبيعي المسال بين تركيا وقطر في سبتمبر/أيلول 2020, نقلت قطر الغاز إلى السوق التركية عبر سوق الغاز الطبيعي المسال الفوري. ولكن في عام 2021, نقلت تركيا كميات قليلة مقارنة بمستويات الغاز الطبيعي المسال التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ونيجيريا, والتي تعتبر منافسة لها في السوق من حيث نقل الغاز الطبيعي المسال الفوري. وفي الفترة 2021-2022

نقلت قطر ما معدله 2.5 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنويا إلى تركيا. وفي الوقت الذي صدرّت فيه قطر الغاز الطبيعي المسال إلى تركيا, فإن تركيا لبّت 15.32 % من إجمالي احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال. وذلك في الوقت الذي بلغ فيه معدل الغاز القطري في السوق التركية 2.9 % سنويا في الفترة بين عامي 2018 و2020. حيث أن الاتفاقيات بين أنقرة والدوحة في السنوات الأخيرة وإمدادات الغاز الطبيعي الفوري جعلت من قطر بديلا جادا لتركيا في شحن الغاز الطبيعي المسال. ويمكن اعتبار هذه الزيادة مؤشرا على زيادة التعاون بين البلدين في هذا السياق. أمّا في السنوات الأخيرة، وإلى جانب تجارة الغاز الطبيعي المسال بين البلدين، من الممكن أن يبرز التعاون في مجال الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية واحتياطات الهيدروكربون المكتشفة حديثا في تركيا. حيث من الممكن أن يتم طرح الشراكة أو التعاون مع شركات الطاقة التي تتخذ من قطر مقرا لها، في مراحل مختلفة من دراسات التنقيب عن الغاز الطبيعي

كميات الغاز الطبيعي المسال التي استوردتها تركيا بحسب الدول المصدرة في الفترة 2012-2021 (عام/م³)

الدول العشر الأوائل:

الجزائر، نيجيريا، قطر، الولايات المتحدة الأمريكية، ترينيداد وتوباغو، مصر، النرويج، غينيا الاستوائية ، إسبانيا، هولندا

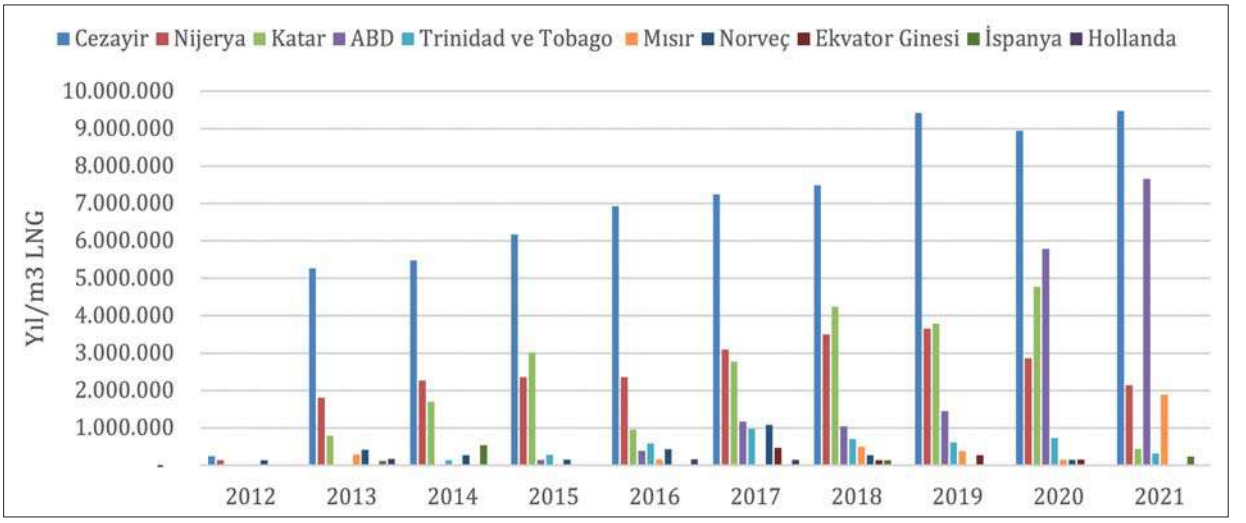

المصدر: ريفينيتيف إيكون

في حقول البحر الأسود التركية. وبنفس الشكل، يمكن التفكير في سياق الأنشطة المتعلقة بالطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. حيث أن فعالية تركيا المتزايدة في شرق المتوسط ومبادراتها بشأن موارد الطاقة تجعل فرص التعاون مع الدول الحليفة مثل قطر أكثر قيمة في هذا الصدد. وفي هذا السياق، سيكون من الممكن تبادل المعلومات المختلفة بين البلدين، سواء في مجال الاستثمارات أو بين قطاعات الطاقة.

النسب المئوية لحصص الدول العشر الأوائل التي استوردت منها تركيا الغاز الطبيعي المسال في الفترة 2012-2021 (عام/م³)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الجزائر	%0.16	%3.59	%3.73	%4.21	%4.72	% 4.94	% 5.10	%6.42	%6.10	%6.46	%45.45
نيجيريا	%0.09	%1.24	%1.55	%1.61	%1.61	%2.11	%2.39	%2.49	%1.95	%1.46	% 16.49
قطر	0.00%	%0.54	%1.16	%2.05	%0.65	%1.89	%2.89	%2.58	%3.25	%0.30	%15.32
الولايات المتحدة	%0.00	0.00%	%0.00	0.10%	%0.27	%0.80	%0.71	%0.99	%3.94	5.22%	%12.03
ترينيداد وتوباغو	%0.00	%0.00	%0.09	%0.19	%0.40	%0.66	%0.48	0.42%	0.50%	0.22%	%2.95
مصر	%0.00	%0.19	%0.00	0.00%	%0.11	%0.00	%0.34	%0.26	%0.10	%1.29	%2.28
النرويج	%0.09	%0.28	%0.19	0.11%	0.29%	%0.74	0.18%	%0.00	%0.10	%0.00	%1.98
غينيا الاستوائية	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	0.00%	%0.32	0.09%	0.18%	%0.10	%0.00	%0.70
إسبانيا	%0.00	%0.08	%0.37	%0.00	%0.00	%0.00	%0.09	%0.00	%0.00	%0.16	%0.70
هولندا	%0.00	0.12%	0.00%	%0.00	%0.11	%0.10	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%0.33

المصدر: ريفينيتيف إيكون

وقد يكون من الممكن العمل مع الشركات التي تتخذ من قطر مقرا لها، من أجل تكثيف وتسهيل الأنشطة في مجال الغاز الطبيعي في أنشطة الحفر التي تقوم بها مؤسسة البترول التركية TPAO في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

يمكننا القول إن تولي الشركات التركية أعمال البناء في مختلف المجالات مثل بناء منشآت الغاز الطبيعي المسال والحفر ومد الأنابيب في مشاريع الغاز الطبيعي في حقل الشمال المشترك بين قطر وإيران، قد يوفر منافع متبادلة لتركيا وقطر. كما أن الخبرة الكافية في أعمال البنية التحتية للطاقة التي تتمتع بها الشركات التركية، تجعل من الممكن لهذه الشركات المشاركة في مشاريع البنية التحتية للطاقة في تلك المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون القائم في مجال الطاقة بين البلدين يمكن تطويره وتنويعه من خلال الشراكات في تجارة الغاز الطبيعي المسال والمجالات الأخرى، ومشاركة الشركات التركية ذات الخبرة في أنظمة البنية التحتية للطاقة مثل بناء منشآت البتروكيماويات والمصافي ومحطات/ موانئ الغاز الطبيعي المسال.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن جانبا مهما من الشراكات بين تركيا وقطر مؤخرا سوف يعتمد على أنشطة الطاقة في الفترة المقبلة. ولو أخذنا بعين الاعتبار احتياجات تركيا الحالية من الطاقة، ودور قطر الفعّال في إمدادات الطاقة العالمية والإقليمية، وخبرة تركيا في أسواق الطاقة المحلية والوطنية والإقليمية، فيمكن توقع استمرار تعزيز شراكة البلدين في مجال الطاقة. وبالنظر إلى الشراكة العسكرية وشراكة الطاقة بين تركيا وقطر، يجب القول إن العلاقات بين البلدين أصبحت شراكة نموذجية. وفي هذه المرحلة، يمكن القول إن التعاون السياسي والعسكري والآراء المشتركة حول القضايا الإقليمية والتعاون المتزايد في مجال الطاقة سوف تتطور إلى تعاون في القطاعات الاستراتيجية الأخرى، لاسيما مجال الصناعة. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا، نائب رئيس مركز أورسام.

النفط: الفرصة التي قصمت ظهر السودان

الصادق الفقيه

> عدم الاهتمام بالقطاع النفطي في السودان قد يعكس التوقعات المنخفضة لاكتشافات نفطية كبيرة جديدة في السودان. إلا أنه يبدو أيضاً أنه يعكس نقاط ضعف الحكومة في الحوكمة والسياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي. وحتماً، فإنه من دون الاستثمار الأجنبي، لن تتمكن حكومة السودان من تطوير قطاع النفط، بسبب محدودية الموارد، وعدم وجود استراتيجية تنموية واضحة تستهدف الارتقاء بهذا القطاع الهام.

اختلطت قصة النفط في السودان، رغم قلة وحداثة انتاجه، بغلالة كثيفة من الإثارة الاجتماعية، وجدل الاقتصاد، وغير قليل من المماحكات والتناقضات السياسية، حتى صارت حكاية فوضوية من الانقسام والتشظي، وصراع الهوية والسلطة والانفصال، الذي كشف عن الجانب المظلم لصناعة هذه الثروة. وبما أن قصة استكشاف واستخراج وتكرير وتصدير النفط طويلة ومعقدة، فقد تورطت قوى داخلية وخارجية؛ عبر حجة هذا النفط، في التمكين لنوازع الانفصال أن تبلغ غاياتها، وذلك بدعمها اللامحدود للصراع المستمر منذ عقود في جنوب السودان.

لذلك، فإن ما نطرحه هنا عن ملف النفط في السودان ما هو إلا مقدمات مختصرة، أو نظرة عجلى إلى هذا الملف؛ في أسطر معدودات، نَتَحَيَّزُ فيها لبعض الحقائق التأسيسية، ونغفل عن عمد الكثير من التفاصيل، تقيداً بمساحة هذا المقال المحدودة. لذلك، لن تكون القراءة

وافية للمختصين، الذين يرغبون في معرفة المزيد عن قضاياه المعقدة في البلاد، لكن قد تساعد القارئ العادي على تكوين صورة توضيحية عن واقع ظل في حالة تَشَكُّل لأكثر من سبعة عقود. ونعلم أن كلا من المختص والقارئ يحتاجان لرؤية محتوىً تحليلي أكثر عمقاً، ويعطي فهماً أفضل لنواتج استخراج هذه السلعة المهمة في الصراع السياسي، الذي زاد أوار الحرب، وعَجَّل بمساعي الانفصال.

يُضاف إلى ذلك، أن ما يحفز على التطرق لهذا الموضوع حقاً هو أن القصة في السودان لا تختلف كثيراً عن رحلة دولٍ عديدة مع تجربة استغلال هذه الثروة الكامنة في باطن أرضها، إذ كثيراً ما اختلطت فيها الآمال بالآلام. ومثلما شهدت تجارب دولٍ أفريقية عدة قيام حركات تمرد بسببه، فقد دعمت صناعته في السودان، واستغلاله في نهاية التسعينيات، صراعاً قائماً قبله بسنواتٍ، تورط فيه الشمال والجنوب حيث اندفع الجانبان يتقاتلان على حقول النفط الرئيسة، الواقعة بشكل استراتيجي على طول الخط الحدودي بينهما، وبدعمٍ نشطٍ من الخارج.

نجاحات وتراجعات

لقد بدأ التنقيب عن النفط في السودان في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، وتركز في الأصل في منطقة البحر الأحمر بشرق البلاد. لكن، في عام 1974, بعد عامين من اتفاق السلام, الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى بين الجنوب والشمال, التي استمرت بين عامي 1955 و1972, منحت الحكومة السودانية شركة شيفرون الأمريكية امتيازات تنقيب كبيرة. فاكتشفت شيفرون النفط بالقرب من "المجلد" و"أبوجابرة" بولاية كردفان عام 1975, وفي منطقة "بانتيو" بولاية أعالي النيل عام 1978، وأطلقت حكومة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري عليه اسم حقل "الوحدة"، تيمناً بالسلام. وبعد فترة وجيزة، اكتشفت ذات الشركة حقل" هجليج" في ولاية جنوب كردفان.

لكن الشركة علقت أنشطتها في جنوب السودان عام 1983 بسبب هجمات المتمردين, الذين بدأوا تمردهم باستهداف حقول النفط.

كما أن العلاقات المتدهورة بين الخرطوم وواشنطن، وخاصة العقوبات الأمريكية الشاملة على حكومة الرئيس عمر حسن أحمد البشير؛ ذات التوجهات الإسلامية، التي تولت السلطة في عام 1989، دفعت أيضاً شركات النفط الكبرى الأخرى إلى الابتعاد عن السودان، بينما تدخلت العديد من شركات النفط الصغيرة لملء الفراغ، واستمرت في استكشاف وتأسيس البنية التحتية لبضع سنوات قبل دخول الشركات الآسيوية.

بيد أن حكومة البشير كانت مصممة على تطوير إمكانات السودان النفطية، فبدأت استغلال نفط بئري شارف وأبوجابرة، وعهدت بإنتاجهما إلى مصفاة بمدينة الأبيض بشمال كردفان، تملكها شركة كونكورب، التي آلت إليها، في 21 مايو 1992, ملكية شيفرون سودان. وفي ديسمبر 1996, باعت شركة أراكيس 75% من حصتها لثلاث شركات أخرى, التي شكلت معها كونسورتيوم شركة النيل الكبرى للبترول، الذي ضم، إلى جانب أراكيس، شركات سودابت السودانية والوطنية الصينية وبتروناس الماليزية، ومولت الأخيرتين المشروع حتى منتصف عام 1998. وفي 8 أكتوبر 1998, استحوذت تاليسمان الكندية على الأصول الرئيسة لأراكيس, وأدخلت تحسينات كبيرة بتطويرها لحقلي الوحدة وهجليج, وعملت مع الـ"كونسورتيوم" لإنهاء تشييد خط أنابيب بطول 1610 كيلومتراً إلى البحر الأحمر, وبناء ميناء بحري جديد لناقلات النفط العملاقة, وتصدير أول نفط خام من السودان, في أغسطس 1999. لكن, ساهم الضغط الدولي؛ بذرائع عديدة, في الضغط على تاليسمان ودفعها لمغادرة السودان, في 30 أكتوبر 2002.

لهذا، واجه قطاع النفط تحديات كبيرة، طِوال جهود استخراجه واستغلاله، جراء عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى حملات التشكيك، والحديث المتصل عن تضاؤل الاحتياطيات في الجنوب ونضوب بعض الحقول في الشمال. فبدأ النفط يؤدي بالفعل دوراً حاسماً في السياسة، فعَمَّقَ جراح البلاد أكثر بعد أن اتخذه المتمردون أول هدفٍ لعملياتهم، ورفعه دعاة الانفصال كذريعة إضافية، دفعوا بها المواطنين للتصويت لخيار الانفصال، حتى لا يقتسموه مع الشمال. لكن، على الرغم من كل ذلك، حققت شركات النفط أداءً جيداً بعد زيادة استثماراتها، وأحدثت طفرة اقتصادية كبيرة في الشمال، وبدأت في تنفيذ مشروعات تنموية طموحة في الجنوب، الذي يمتلك غالبية الاحتياطيات المُكْتَشَفَة.

خلاصات عامة

قبل اكتشاف النفط، كان ما يقرب من 80% من احتياجات البلاد من الطاقة للصناعة والزراعة الحديثة والنقل والخدمات الحكومية واحتياجات الأسر المنزلية, تأتي من النفط ومشتقاته المستوردة. ويتم استخدام حوالي 10% من هذه الواردات لتوليد الكهرباء. وكان اكتشاف النفط في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي بمثابة وعد بتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية باهظة الثمن. وقد فعل ذلك, إذ بلغ الإنتاج المحلي للسودان من البترول حوالي 480 ألف برميل في اليوم, في عام 2008, وبلغ الاستهلاك منها حوالي 86 ألف برميل, مع تصدير 394 ألف برميل المتبقي إلى الأسواق الآسيوية، مثل الصين واليابان وإندونيسيا.

لقد ساهم قطاع النفط المزدهر في إحداث نمو مطرد بلغ متوسطه 6% في هذه الفترة. وتضاعفت الإيرادات المالية من 7.6% من إجمالي الناتج المحلي إلى 15.2% بين عامي 1999 و2011 حيث ساهمت عائدات النفط في 60% من إجمالي الإيرادات. ولعب القطاع دوراً مهماً في دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام, قبل أن يخسر السودان 75% من إنتاجه بعد انفصال الجنوب. الأمر الذي قاد الحكومة مرة أخرى إلى سياسات تسهيل دعم الوقود، والذي أدى بدوره إلى تكثيف وتسارع وتيرة التضخم، وانخفاض سعر الصرف، والإضرار بتوقعات القطاع، وتكثيف تحدياته.

وعلى الرغم من فقده معظم حقول النفط، إلا أن السودان يمتلك خط الأنابيب الوحيد لنقل نفط الجنوب إلى الأسواق العالمية. ويحاول السودان وجنوب السودان بشكل حثيث تعزيز إنتاج النفط، واستئناف تطوير عمليات الاسترداد في العديد من حقول النفط الواقعة بالقرب من المناطق الحدودية. فالنفط عامل رئيس في علاقات السياسة والاقتصاد بينهما، ومصدر الدخل الرئيس للحكومة في جنوب السودان، ويقود النمو فيه يدعم كلا الاقتصادين.

ومثلما كان النفط يمثل أكثر من نصف الإيرادات الحكومية، و90% من عائدات التصدير للسودان قبل 2011, فإنه بالنسبة لجنوب السودان يصل إلى 98% من إجمالي الإيرادات، ولكن تُتهم السلطات هناك بأن أمواله تُدار بشكل سيئ ومسيّس للغاية. إذ إنه بدلاً من المساهمة في ترقية البيئة والسلام والتنمية العادلة بين الأقاليم الجنوبية، فإنه لا يزال مصدراً للفتنة والانقسام بين القبائل، كما كان الحال بين الشمال والجنوب.

إن الثروة النفطية المُنْتِجَة حالياً تُوشك بالفعل على النضوب، إذ انخفضت قدرة السودان على إنتاج النفط بشكل كبير بعد الانفصال، وتعثر الجهد في اكتشاف المزيد، أو زيادة الاسترداد فيما هو موجود. وبالتالي، انخفض إنتاج الخام من حوالي 130 ألف برميل يومياً, في عام 2013, إلى حوالي 72 ألف برميل, في عام 2019, وتراجعت الكميات بعد ذلك إلى ما دون 50 ألف. ووفقاً للمراجعة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم للطاقة العالمية لعام 2019, بلغت احتياطيات النفط المؤكدة في السودان, في نهاية عام 2018, 1500 مليون برميل فقط, مع معدل استرداد منخفض للإنتاج يبلغ 41.1%.

وتعلم الحكومة أنه، مع تضاؤل هذه الاحتياطيات، يمكن زيادة الإنتاج إلى أكثر من 100.000 برميل في اليوم بسهولة من خلال الاستثمار في تقنيات الاسترداد الأولية. ومع ذلك, اختار جميع المستثمرين الأجانب, باستثناء الشركة الوطنية الصينية, مغادرة السودان بحلول عام 2020, بعد إنهاء عقودهم. فيما لم تُعرِب أية شركات أجنبية أخرى عن جديتها باستكشاف هذا السوق, عندما عرضت السلطات 15 مربعاً للاستثمار, وحتى بعد أن رفعت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية في عام 2017.

ففي حين أن عدم الاهتمام بالقطاع النفطي في السودان قد يعكس التوقعات المنخفضة لاكتشافات نفطية كبيرة جديدة في السودان، إلا أنه يبدو أيضاً أنه يعكس نقاط ضعف الحكومة في الحوكمة والسياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي. وحتماً، فإنه من دون الاستثمار الأجنبي، لن تتمكن حكومة السودان من تطوير قطاع النفط، بسبب محدودية الموارد، وعدم وجود استراتيجية تنموية واضحة تستهدف الارتقاء بهذا القطاع الهام.

رغم كل ما تقدم، تقول التوقعات إن سوق الطاقة في السودان، وفي مقدمته الكهرباء، التي تعتمد هي الأخرى على مُدْخَلات النفط، مُقَدَّرٌ له أن يُسجل معدل نمو سنوي مركب يزيد عن 2.7% خلال الفترة بين 2022 و2027. آخذين في الحُسبان أن عدم الاستقرار السياسي وجائحة كورونا "كوفيد-19" أظهرا تأثيراً سلبياً على سوق الطاقة بشكل عام, إلا أن الوقود والكهرباء نالا حظهما الأوفر في التدهور وتدني الإنتاج. لذلك, نجد أن أزمة الوقود لا تكاد تبرح مكانها, فما أن تختفي حتى تتجدد مرة أخرى بسبب شُح الواردات؛ ضمن أسباب متغيرة لحدوثها, تنحصر بشكل رئيس, في عدم توفر النقد الأجنبي لتغطية فجوة الإنتاج المحلي عبر الاستيراد من الخارج, الذي يغطي 46.7 بالمئة من فجوة البنزين المنتج محلياً, فيما يغطي استيراد الديزل 47%. ■

الصادق الفقيه: أكاديمي وباحث وسفير سابق من السودان، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي بعمان، حاصل على الدكتوراه في الإعلام السياسي والدبلوماسية، حالياً أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سقاريا بتركيا، ومستشار رئيس مركز أورسام.

السعودية وتحول البحر الأحمر إلى منطقة جديدة لصراعات الطاقة

محرم حلمي أوزيف

> قواعد اللعبة في المنطقة لم تتضح بعد بصورة جلية فيما يتعلق بدور الدول المطلة على البحر الأحمر والجهات الفاعلة العالمية المهتمة بهذه المنطقة. كما أن التقديرات حول ثراء الموارد الطبيعية في البحر الأحمر الذي من المتوقع أن يكون له تأثير مصيري على مستقبل الأنظمة في دول المنطقة، تثير المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة والتوجه نحوها.

يُعرف البحر الأحمر بأنه يعتبر حتى يومنا هذا، إحدى أهم النقاط المهمة، والساخنة، للتجارة العالمية، لاسيما لتدفق الطاقة العالمية. ولكن، لم يتم استكشاف البحر الأحمر بشكل كافٍ حتى الآن من حيث الموارد الهيدروكربونية. ومع الأهمية النوعية والتحركات التي اكتسبها الموقع الجيوسياسي للبحر الأحمر مع مرحلة الربيع العربي، ازداد التنافس بين القوى في المنطقة. إلا أن قواعد اللعبة في المنطقة لم تتضح بعد بصورة جلية فيما يتعلق بدور الدول المطلة على البحر الأحمر والجهات الفاعلة العالمية المهتمة بهذه المنطقة. كما أن التقديرات حول ثراء الموارد الطبيعية في البحر الأحمر الذي من المتوقع أن يكون له تأثير مصيري على مستقبل الأنظمة في دول المنطقة، تثير المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة والتوجه نحوها.

البحر الأحمر ساحة تنافس إقليمية وعالمية

يعتبر البحر الأحمر في المرتبة الخامسة عشرة عالمياً من حيث المساحة التي تقدر بـ 438 ألف كيلومتر مربع، ويطل عليه كل من السعودية ومصر وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا والسودان واليمن والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتربط قناة السويس وباب المندب البحر الأحمر بالبحار المفتوحة، ويعتبر هذان المعبران من أهم البوابات الاستراتيجية في العالم.

كما أن البحر الأحمر يعد منطقة تنشط فيها الجهات الفاعلة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية،

وتحدث بينها صراعات من وقت لآخر. وأهم المشاكل والأزمات الرئيسية التي تشهدها المنطقة على المستوى المحلي، هي الصراعات واسعة النطاق بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران بسبب حرب اليمن، والتوترات في دول مثل مصر والسودان بسبب ثورات الربيع العربي، والنزاع بين مصر وإثيوبيا بسبب سد النهضة الذي أنشأته إثيوبيا على نهر النيل، والسلام الهش بين إريتريا وجيبوتي.

أما على المستوى العالمي، فإن القوى التي لها مصالح في المنطقة مثل الولايات المتحدة والصين والدول الأوروبية وروسيا تقوم بأنشطة دبلوماسية مكثفة مع دول المنطقة، وتحاول أن تحجز لها نصيباً في الوضع القانوني وأمن البحر الأحمر. ومن أهم المبررات والذرائع التي تقدمها الجهات الفاعلة الراغبة في زيادة نشاطها الدبلوماسي في المنطقة هي: حرب اليمن، والتنافس بين دول المنطقة، والتحوّل الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، والقرصنة والإرهاب، وزيادة التجارة لاسيما على السواحل الإفريقية للبحر الأحمر، وخطوط نقل الطاقة، والأمن في الشحن البحري، وأنشطة إنشاء البنية التحتية الجديدة، والهجرة غير الشرعية ومشاكل اللاجئين في المنطقة.

وعلى الرغم من أن السعودية اقترحت في عام 1956 إنشاء منظمة تعاون بين دول البحر الأحمر بتشجيع من الولايات المتحدة التي كانت تحاول إيقاف النفوذ السوفييتي في المنطقة, إلا أن هذا الاقتراح لم يلقَ الأهمية الكافية في ذلك الوقت. ولكن في الآونة الأخيرة, بدأ يزداد طرح هذه المقترحات بقوة أكبر. وعلى الرغم من أن إثيوبيا وعُمان لا تطلان على البحر الأحمر, إلا أنهما يشيران إلى تأثرهما بالتطورات المتعلقة بالبحر الأحمر وبالتالي يرغبان في التواجد في مراحل الحوار والاتفاقيات النهائية المتعلقة بالمنطقة. ورغم ذلك, فإن الاختلافات في الهياكل الديمغرافية والاقتصادية لبلدان المنطقة, تشكل عقبة كبيرة أمام إنشاء منظمة تعاون. ومع ذلك, تمكنت السعودية من توقيع اتفاقية مع مصر وإثيوبيا وجيبوتي واليمن وعُمان والصومال في عام 2007 من أجل تحديد وضع قانوني خاص بشأن قضايا الأمن والاستثمار في البحر الأحمر. وعلى الجانب الآخر من البحر الأحمر، تشكّل الاتفاقيات مثل مبادرة دول القرن الإفريقي التي تم توقيعها في عام 2017 باقتراح من الاتحاد الإفريقي، عقبة كبيرة أمام مشاريع الوحدة حول مسألة البحر الأحمر.

هنالك مؤشرات للتنافس الإقليمي في منطقة البحر الأحمر، الذي بدأت معالمه تتشكل بصورة واضحة، من أهمها الدعم السعودي لنظام السيسي في مصر، وجهود إثيوبيا للحصول على دعم الاتحاد الإفريقي ودول القرن الإفريقي ضد الثنائي السعودي المصري، والقواعد العسكرية التي أقامتها الإمارات في اليمن وإريتريا والصومال، واتفاقيات تركيا مع السودان حول جزيرة سواكن والتعاون العسكري، وجهود إيران لزيادة وجودها ونفوذها في جميع الدول المطلة على البحر الأحمر لاسيما اليمن.

وبالإضافة إلى الديناميّات الإقليمية المتغيرة، فإن العدد الكبير من القواعد العسكرية التي أنشأتها القوى العالمية حول البحر الأحمر، يكشف مدى الاهتمام الذي تبديه

الجهات الفاعلة العالمية بالمنطقة. وتعتبر الولايات المتحدة والدول الأوروبية والصين واليابان من بين القوى العالمية الرائدة التي أنشأت قواعد لها في المنطقة. ونظرا لموقعها الاستراتيجي من حيث التجارة العالمية والأنشطة العسكرية، فقد جذبت هذه المنطقة انتباه القوى العظمى إلى حد كبير. لكن ثراء الموارد الطبيعية التي تنتظر من يكتشفها، وإمكانية تحوّل المنطقة إلى ساحة نشاط اقتصادي مكثف قائم على التجارة والسياحة، تشير إلى أن البحر الأحمر سيجذب المزيد من القوى الإقليمية والعالمية في الفترات المقبلة.

الدور السعودي المتصاعد في البحر الأحمر ومبادرات البحث عن موارد

أعلنت شركة النفط السعودية "أرامكو" اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في البحر الأحمر، بعد دراسة مسح جيوفيزيائي أجرتها في عام 2009 واستمرت لمدة 15 شهرا. واكتشفت الشركة ثلاثة حقول نفط واثنين من حقول الغاز في عام 2013, وبدأت في تطوير حقول الغاز. ولكن هذا العمل توقف في عام 2015 بسبب عوامل مختلفة مثل انخفاض أسعار الطاقة, والمشاكل البيئية, والتكاليف, والحاجة إلى مزيد من الدراسات لتقليل المخاطر المحتملة. وتعتبر المناطق السكانية على سواحل البحر الأحمر من بين المناطق التي ظلت بعيدة عن الأنشطة الاقتصادية للسعودية. وأعلنت أرامكو في فترات سابقة اكتشافها احتياطيا غنيا للغاز الطبيعي على بعد 26 كيلومترا شمال غرب ميناء محافظة ضباء في منطقة

تبوك. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى وجود 20 تريليون متر مكعب من الغاز الصخري في مياه البحر الأحمر الخاضعة لسيطرة السعودية. وكانت شركة أرامكو السعودية أعلنت في وقت سابق أنها تخطط لبدء العمل في احتياطات الغاز الصخري اعتبارا من عام 2020.

تشير الاكتشافات الجديدة للطاقة إلى أن المنطقة ستكون انفتاحا مهما للسعودية، ليس فقط من حيث مدينة الثقافة والتكنولوجيا "نيوم" والمشاريع السياحية الضخمة، بل أيضا من حيث أنشطة الطاقة. وتشير التقديرات إلى أن احتياطات النفط والغاز في المنطقة يمكن أن تزيد من قدرة توليد الطاقة في المملكة لمدة 30 إلى 40 عاما أخرى، وتعزز دورها كأكبر مصدر للنفط في العالم. ويقول مسؤولو شركة أرامكو إنهم واثقون من وجود احتياطات نفط وغاز كافية في المنطقة من أجل بناء منصات بحرية وخطوط أنابيب ومنشآت للمعالجة والتزود بالوقود على الساحل.

هناك توقعات بوجود نحو 100 مليار برميل من احتياطات النفط في مناطق قاع البحر الأحمر التي تسيطر عليها السعودية. ويمثل هذا زيادة بنحو 38 % في احتياطات النفط المؤكدة الحالية للمملكة العربية السعودية البالغة 267 مليار برميل. وصرح مسؤولو شركة أرامكو أنهم يخططون لبدء الإنتاج في أول حقول غاز البحر الأحمر

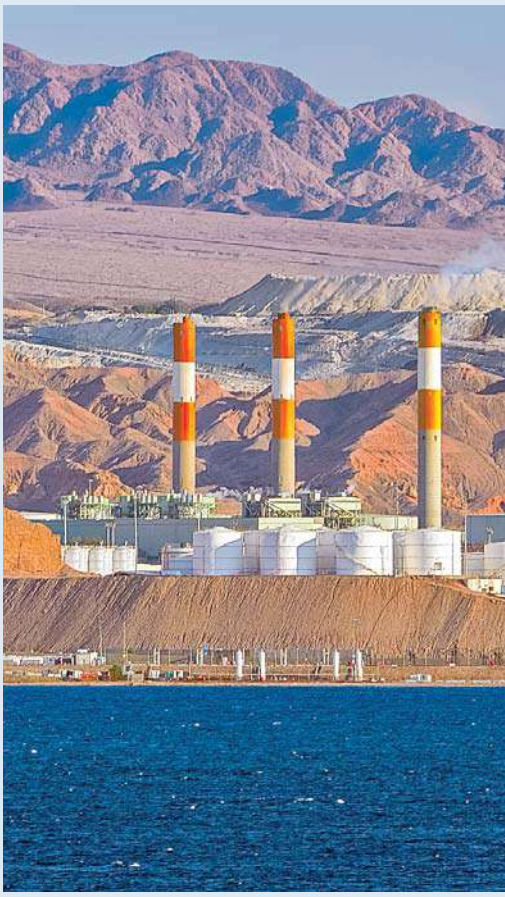

ذات الإمكانات التجارية في غضون ثلاث سنوات. وتحتاج السعودية إلى الغاز الطبيعي من أجل مشاريع مثل توليد الكهرباء والمصافي وتحلية المياه والاستخدام في المساكن. ويمكن للسعودية أن تنتج الغاز الطبيعي من حقول النفط الموجودة، ولكن لا يبدو أنه من الممكن زيادة كمية الغاز الطبيعي المستخرج من النفط دون زيادة إنتاج النفط. لذلك، تعتبر حقول الغاز الطبيعي الجديدة التي سيتم تشغيلها، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد السعودي.

وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن البحر الأحمر أعمق بنحو عشرة أضعاف مقارنة بالخليج العربي، الذي نادرا ما يزيد عمقه عن 100 متر. ولكن ربما تتباطأ وتيرة المشاريع بسبب تجاوز متوسط تكلفة برج الحفر في المياه العميقة حوالي 600 مليون دولار أمريكي، نظرا لقاع البحر غير المستوي تحت طبقات الملح السميكة. وقد يفقد إنتاج الغاز والنفط في البحر الأحمر جاذبيته الاقتصادية، لاسيما إذا رجعت أسعار الطاقة إلى مستوياتها المنخفضة السابقة. ولكن إذا تسارع النمو الاقتصادي العالمي واستمرت الزيادة الحالية في الطلب على الطاقة في الفترة المقبلة، يمكن نقل أنشطة الاستكشاف والإنتاج إلى مناطق أعمق ويمكن الوصول إلى موارد أكبر.

سيوفر تطوير حقول الطاقة في البحر الأحمر إضافة إلى المشاريع الاقتصادية الأخرى، فرصة لتحقيق الازدهار في منطقة تعتبر إحدى أقل مناطق المملكة نموا. وقد يتسبب هذا الوضع في حدوث تغييرات نوعية في المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الغالبية الشيعية التي تسكن مناطق حقول النفط الحالية في المنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربي، وقد يسفر عن تحوّل الثقل الديموغرافي إلى سواحل البحر الأحمر، وإعادة اندماج المجتمع مرة أخرى. وهذا يجلب مخاطر وفي الوقت نفسه فرصا كبيرة من حيث إعادة رسم الأوضاع الاجتماعية والسياسية من جديد في السعودية التي تشهد تحولات كبيرة.

حتى الآن هنالك تجاهل من الجانب الإفريقي من البحر الأحمر إلى حد كبير فيما يتعلق بأنشطة استكشاف الطاقة. ولكن تسرب النفط الطبيعي في خليج السويس وأماكن أخرى في مصر، وأنشطة البحث التي تقوم بها شركات الشراكة بين الصين وماليزيا ونيجيريا قبالة السودان، والتسرب النفطي الذي تم رصده حول جزر دهلك في إريتريا، وأنشطة البحث التي تقوم بها الشركات الكندية قبالة جيبوتي، تشير إلى أن البحر الأحمر آخذ في البروز كمركز بديل للطاقة.

تحتل المملكة العربية السعودية موقعا مركزياً في إنتاج الطاقة العالمي. ومن الطبيعي أن تسبق السعودية دول المنطقة الأخرى بخطوة في الاستفادة من خبرتها وتجربتها في هذا الصدد بشأن البحر الأحمر. ولكن من المحتمل أن تتجه دول إقليمية أخرى مثل مصر واليمن والسودان وإريتريا وجيبوتي إلى تعزيز مواردها الخاصة من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة في قطاع الطاقة العالمي. وفي حال تصرفت القوى الإقليمية بمفهوم الحكم الرشيد، فإن المنطقة لديها القدرة على التحول إلى مركز جذب اقتصادي جديد على المديين المتوسط والطويل. ولكن إذا أعطيت الفرصة للقوى العالمية باستغلال الخلافات الطفيفة بين القوى المحيطة بالبحر الأحمر لمصلحتها الخاصة، فقد تتحول المنطقة إلى منطقة صراع دولي جديدة. وللأسف الشديد فإن التجربة التاريخية للمنطقة تظهر أن هذا الخيار هو الاحتمال الأقوى بكثير. ■

محرم حلمي أوزيف: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اسطنبول، مدير المنشورات غير الدورية في مركز أورسام.

حسابات الطاقة بين أوروبا والمنطقة المغاربية

عمر روابحي

رغم المقدرات الطاقوية الهائلة التي تتمتع بها كل من ليبيا والجزائر، اللتان تصدران زهاء 80 % من إنتاجهما من النفط والغاز إلى السوق الأوروبية، إلا أن نسبة اعتماد أوروبا مجتمعة عليهما لا تتعدى 10%، بينما تحصل أوروبا على 29 % من احتياجاتها من النفط و 43 % من احتياجاتها من الغاز من روسيا.

ضربت الحرب الروسية الأوكرانية مزاعم ونظريات الطاقة النظيفة البديلة عرض الحائط، وأثبتت أن العالم سيظل محكوماً ومرتهنا للطاقة التقليدية لخمسين عاماً قادمة على الأقل، لقد وجدت أوروبا نفسها فجأة في مأزق حقيقي، فبالنهاية فشلت سياسة التوريط الاقتصادي لروسيا والتي كانت ترعاها ألمانيا بحماس شديد في تدجين روسيا ونزع مخالبها، وتسببت حرب روسيا على أوكرانيا في إطلاق رُهاب الطاقة في الساحة الأوروبية برمتها، مما أدى إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الأوروبية للبحث عن بدائل للطاقة الروسية.

تشكل المنطقة المغاربية بوصفها الضفة الجنوبية لأوروبا معيناً مهماً لتزويد هذه الأخيرة بالطاقة، ويلعب فاعلان رئيسيان في المغرب العربي هما ليبيا والجزائر، دوراً بارزاً في هذا السياق، وتُعد احتياطيات النفط في ليبيا الأكبر في القارة الأفريقية والتاسعة عالميا بحجم يفوق الـ 48 مليار برميل، كما تحتل ليبيا المرتبة 21 عالميا من حيث احتياطيات الغاز المقدرة بنحو 53 مليون متر مكعب، أما الجزائر فتتربع على المرتبة الـ 16 عالميا من حيث احتياطيات النفط

المقدرة بـ 12 مليار برميل, والمرتبة الـ 11 عالميا في احتياطيات الغاز المقدر بـ 159 مليون متر مكعب, دون احتساب المقدرات الهائلة وغير المستغلة من الغاز الصخري, والتي تقدرها إدارة الطاقة الأمريكية بما يقارب 20 مليار متر مكعب، وهذا ما يجعل الجزائر في المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الصين والأرجنتين، ناهيك عن ما يخبؤه غرب المتوسط من ثروات هائلة كامنة توازي كما تشير بعض التسريبات المقدرات المكتشفة حديثا في شرق المتوسط، ويُتوقع أن تندلع توترات كبرى حول الطاقة بين دول غرب المتوسط إذا ما تأكدت المعلومات بشأن هذه الاكتشافات.

رغم المقدرات الطاقوية الهائلة التي تتمتع بها كل من ليبيا والجزائر، اللتان تصدران زهاء 80 % من إنتاجهما من النفط والغاز إلى السوق الأوروبية، إلا أن نسبة اعتماد أوروبا مجتمعة عليهما لا تتعدى 10%, بينما تحصل أوروبا على 29 % من احتياجاتها من النفط و43 % من احتياجاتها من الغاز من روسيا. فنحن نتحدث عن اعتماد أوروبي على الطاقة الواردة من روسيا يتجاوز 70%, مما يجعل من المستحيل تعويضه على المدى القصير بالطاقة الواردة من جنوب المتوسط, غير أن الدبلوماسية الأوروبية والأمريكية نشطة في الآونة الأخيرة لاستغلال الغاز الصخري الجزائري على المدى المتوسط والبعيد, وهو ما يمكن أن يشكل بديلاً حقيقيا للطاقة الروسية, وبالموازاة مع ذلك اتفقت دول الاتّحاد الأوروبي على خفض وارداتها من النفط الروسي بنسبة 90 % بحلول نهاية العام الجاري، في قرار تسعى من خلاله لحرمان موسكو من مصدر تمويل هائل لحربها على أوكرانيا.

يُشار إلى أن الوضع الأمني المعقد في ليبيا منذ سنوات أثر على العلاقات الطاقوية بينها وبين أوروبا، فقد انخفض الإنتاج الليبي وانقطعت الإمدادات مرارا وتكرارا، غير أن الحرب الروسية الأوكرانية وحاجة أوروبا إلى بدائل طاقوية سريعة يمكن أن يُسهم في الحل السياسي في ليبيا، أو على الأقل يمكن أن تُحجم بعض الأطراف الأوروبية عن تعطيل جهود الحل السياسي، وهذا مرتبط بقوة وضعف الطرف الروسي المتواجد ميدانيا عبر ميليشيات "فاغنر" في ليبيا، فبالنهاية من مصلحة روسيا استدامة اضطراب إمدادات الطاقة الليبية نحو أوروبا.

وإذا كانت أوروبا تتعامل مع ملف الطاقة ككتلة سياسية موحدة، مع بعض المرونة اتجاه بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعتمد على الطاقة الروسية بنسبة عالية جداً، فإن المنطقة المغاربية أبعد ما يكون عن التجانس والتنسيق في مجالات الطاقة، وقد بلغت التوترات بين الجزائر والمغرب أشدها، لاسيما بعد تطبيع المغرب مع إسرائيل وتوقيعهما العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية، مما أدى بالجزائر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وحظر عبور الطائرات المغربية عبر المجال الجوي الجزائري، وعلى صعيد ملف الطاقة فقد قررت الجزائر نهاية تشرين الأول 2021 عدم تجديد عقد توريد الغاز لإسبانيا عبر أنبوب الغاز المار عبر المغرب، وليُصبح تزويد أوروبا بالغاز الجزائر يمر عبر خطين فقط، الأول يصل إسبانيا بالجزائر مباشرة عبر البحر، والثاني يصل الجزائر بإيطاليا مروراً بتونس.

ويبدو أن الأزمة بين الجزائر والمغرب ضاعفت من تنافس البلدين على مشروع خط الطاقة القادم من نيجيريا، ففي حين ترى فيه المغرب بديلًا عن الخط الجزائري الذي تم إغلاقه وفرصة للانعتاق الاستراتيجي من التبعية الطاقوية للجزائر، ترى فيه الجزائر ورقة ضغط إضافية لها على المغرب وفرصة ذهبية لاحتكار توريد الطاقة إلى أوروبا عبر الأراضي الجزائرية حصراً، وتتضارب التصريحات الإعلامية والرسمية بين البلدين حول حسم الجغرافيا التي سيمر عبرها هذا الخط.

لم يكن التكهن بما ستؤول إليه الصراعات البينية المغاربية حول الطاقة بالأمر الصعب، فالتوتر المزمن في العلاقات بين الجزائر والمغرب مسألة معروفة وكان من الطبيعي أن تؤثر على ملف الطاقة، بيد أن المفاجأة جاءت من إسبانيا التي غيرت موقفها التاريخي اتجاه النزاع في الصحراء الغربية واعترفت بالسيادة المغربية عليها، في ظل واقع أوروبي حرج، وأشد ما تكون فيه الحاجة إلى التعاون الطاقوي مع الجزائر بسبب اضطراب إمدادات الطاقة التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية، ولم يمض كثير من الوقت حتى جاء الرد الجزائري عبر الإيعاز لشركة سونطراك الجزائرية بمراجعة أسعار الطاقة التي تستوردها إسبانيا بأسعار تفضيلية منذ سنوات طويلة، أما الرد الآخر فتمثل في تعزيز التعاون مع إيطاليا، وقد صرح الرئيس الجزائري أثناء زيارته التي قادته إلى روما مؤخرا بأن "البلدين تربطهما علاقة ارتباط عضوي فيما يخص الطاقة، وأن

تطوير هذا التعاون ممكن أن يتم بالتنقيب المشترك بين شركتي ايني وسوناطراك، على أن يتم توجيه كل زيادة في الإنتاج إلى الصديقة إيطاليا وفق الطلب، ولتكون هي الموزع عبر أوروبا".

تدرك أوروبا التي تعاني من رُهاب الطاقة اليوم أن الانعتاق دفعة واحدة من واردات الطاقة الروسية هو أمر مستحيل، وأن تكلفة توفير بدائل طاقوية عبر النقل البحري من قطر والسعودية وحتى الولايات المتحدة ستكون مرتفعة وغير فعالة، ولا بديل عن الإمدادات القريبة بأنابيب موصولة بالضفة الجنوبية للمتوسط، هناك من ليبيا حيث الوضع السياسي والأمني الهش وحيث للروس موطئ قدم، ومن الجزائر الحليف الاستراتيجي لروسيا، ولا مناص من حل لأوروبا سوى دعم استقرار ليبيا وسوى التعاون مع الجزائر وعدم عرقلة أي مسار لانتقال ديمقراطي حقيقي، فبالنهاية تقتضي معادلات الاجتماع السياسي المعاصر أن المزيد من الديمقراطية تعني القليل من روسيا، وأكثر النظم السياسية نضجا ونجاحا هي تلك النظم التي سلكت مسارا ديمقراطيا آمنا وأدارت لعبة التوازنات بشكل دقيق بين القوى العالمية المتصارعة. ■

عمر روابحي: أكاديمي من الجزائر، أستاذ مشارك دكتور في القانون الدولي في جامعة البويرة، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

سياسة إدارة بايدن تجاه سوريا وإنهاء أعمال شركة الطاقة الأمريكية DCE في الأراضي السورية

رجب طيب تكا

في مايو/ أيار 2021 اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بشأن انهاء وجود شركة دلتا كريسنت للطاقة الأمريكية (المثيرة للجدل) في سوريا، حيث تبنت إدارة بايدن الرأي القائل بأن استمرار نشاط هذه الشركة في تلك المناطق السورية مخالف لسياستها التي تريد اتباعها بشأن سوريا.

كان قرار عدم تجديد رخصة الإعفاء لشركة الطاقة الأمريكية دلتا كريسنت DCE التي تأسست للعمل في سوريا، أولى الخطوات الملموسة التي اتخذتها إدارة جو بايدن في نطاق سياسته الجديدة بشأن سوريا. وكان قرار منح إدارة دونالد ترامب تصريحا لهذه الشركة باستخراج النفط وبيعه في سوريا، قد قوبل بردود فعل غاضبة من تركيا والمحور الروسي السوري. وانزعجت هذه الدول بشكل كبير من هذا القرار لأنه سيمكّن وحدات حماية الشعب (الفرع السوري لتنظيم العمال الكردستاني الإرهابي) والذي يسعى للحصول على حكم ذاتي في سوريا، من التعاون مع الشركة الأمريكية واستخدام موارد سوريا النفطية لمصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية. لذلك، تراجعت إدارة بايدن عن هذا القرار المثير للجدل الذي اتخذته الإدارة السابقة، ووجهت في سياق الملف السوري "بادرة سياسية إيجابية" للفاعلين المذكورين، ما يشير إلى أنه يمكن أن تتبنى الولايات المتحدة أسلوباً تصالحياً وبنّاءً، بدلا من أسلوب العدوانية والمواجهة، فيما يتعلق بالحل السياسي للأزمة السورية.

نبذة تاريخية عن شركة الطاقة الأمريكية DCE

تأسست شركة دلتا كريسنت للطاقة DCE الأمريكية من أجل العمل في المناطق الشمال شرقية من سوريا، والتي تقع تحت سيطرة تنظيم "وحدات حماية الشعب" الإرهابي. يوجد ثلاثة شركاء مؤسسين للشركة هم: العقيد السابق في القوات الخاصة الأمريكية التي تسمى "قوة دلتا" جيمس ريس، وسفير الولايات المتحدة السابق في الدنمارك وعضو الحزب الجمهوري جيمس كاين، والمدير في الصناعات النفطية منذ سنوات عديدة جون دورييه. وبحسب المعلومات الواردة على الموقع الإلكتروني للشركة، قام الشركاء الثلاثة المؤسسون للشركة بزيارة شمال شرق سوريا في ديسمبر/ كانون الأول 2018 للتفاوض مع وحدات حماية الشعب. وانتهت الاجتماعات التي عقدت في نطاق هذه الزيارة بشكل إيجابي, ووقّع الطرفان بشكل متبادل خطاب نوايا. أما التأسيس الرسمي لشركة دلتا كريسنت للطاقة فكان في فبراير/ شباط 2019.

لقد كانت العقوبات الأمريكية ضد النظام السوري العقبة الأكبر أمام الشركة بعد تأسيسها. وتم سن بعض هذه العقوبات من أجل منع الشركات الأمريكية من العمل في سوريا. ومن أجل تجاوز حاجز العقوبات، تقدم مسؤولو الشركة بطلب إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في سبتمبر/ أيلول 2019 من أجل الحصول على ترخيص للعمل في سوريا. وعلى إثرها قام مسؤولو وزارة الخزانة بالتدقيق في طلب الشركة, وحصلوا على معلومات من وزارة الخارجية تفيد بأن هذا العمل يتماشى مع سياسة الولايات المتحدة بشأن سوريا، وقرروا إصدار ترخيص إعفاء لشركة دلتا كريسنت للطاقة في أبريل/ نيسان 2020. وفي يوليو/ تموز 2020 وقّعت الشركة وتنظيم وحدات حماية الشعب اتفاقية سارية المفعول لمدة 25 عاماً، من أجل استخراج وبيع النفط الموجود داخل حدود محافظة الحسكة السورية، فضلا عن تحديث وتطوير حقول النفط.

يشار في هذا الصدد أنه من المتوقع أن تحقق فعاليات شركة دلتا كريسنت للطاقة التي ستجريها في شمال شرق سوريا بعض المكاسب لكل من وحدات حماية الشعب والولايات المتحدة. وبفضل هذا الاتفاق، ستكون منظمة وحدات حماية الشعب قادرة على إخراج علاقتها مع الولايات المتحدة من الإطار الضيق، وهو التعاون الأمني، ونقلها إلى البعدين الاقتصادي والسياسي أيضا. جدير بالذكر أن وحدات حماية الشعب ترغب في أن تبقى الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا وأن تكون حامية للأكراد السوريين، لذلك ستعمل المنظمة على تعميق علاقاتها مع الإدارة الأمريكية من خلال هذه الاتفاقية وستجعل سيطرتها السياسية والعسكرية في المنطقة مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سترتفع كمية ونوعية النفط المستخرج من خلال الاستثمارات التي ستجري في البنية التحتية للطاقة، وبذلك سيكون من الممكن لوحدات حماية الشعب أن تحقق مكاسب وقوة اقتصادية مع زيادة أسعار البترول. وكل هذه الأمور من شأنها أن تهيئ المنطقة لتشكيل هيكل في شمال شرق سوريا، مشابه لهيكل إقليم كردستان شمال العراق.

كانت رخصة الإعفاء التي منحتها إدارة ترامب لشركة دلتا كريسنت للطاقة تتماشى مع السياسة بشأن سوريا في ذلك الوقت. وأراد ترامب الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من سوريا تحت شعار "إنهاء الحروب التي لا تنتهي" و"إعادة الجنود الأمريكيين إلى الوطن"، ولم يقتنع بالبقاء في سوريا إلّا من أجل مواصلة مهمة حماية حقول النفط. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك وجهة نظر تشير إلى أن استثمارات الطاقة للشركة الأمريكية دلتا كريسنت، ستحقق المكاسب للوجود الأمريكي في سوريا بفضل ترامب، وأن زيادة عائدات منظمة وحدات حماية الشعب ستقلص الأعباء المالية على الولايات المتحدة. بالإضافة إلى

ذلك، عمل الممثل الخاص لسوريا في تلك الفترة جيمس جيفري، على تحقيق أهداف مثل إبعاد وحدات حماية الشعب عن حزب العمال الكردستاني، وزيادة الحوار السياسي بين وحدات حماية الشعب والأحزاب الكردية الأخرى في سوريا، وفي نهاية المطاف سعى لضمان قبول تركيا لوحدات حماية الشعب كفاعل شرعي في المنطقة. وفي هذا السياق، ربما كان يعتقد أن النفط السوري الذي سيصبح أكثر ربحاً مع استثمارات شركة دلتا كريسنت للطاقة، سيشكل عاملًا مشجعاً لإنهاء الحظر السياسي والاقتصادي الذي تفرضه تركيا على منظمة وحدات حماية الشعب. وأخيراً، فإن إدارة ترامب التي جرّت نظام بشار الأسد إلى أزمة اقتصادية من خلال العقوبات بموجب قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو/ حزيران 2020، أرادت أن تجعل الحظر الاقتصادي المطبق على النظام السوري أكثر خطورة عبر منعه من الوصول إلى موارد الطاقة من خلال تقديم إعفاء الترخيص إلى شركة دلتا كريسنت للطاقة.

نهاية الطريق للشركة

بعد توقيع الاتفاقية مع وحدات حماية الشعب، افتتحت شركة دلتا كريسنت للطاقة أول مكتب لها في الرميلان السورية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وفي أبريل/ نيسان 2021, أحضرت الشركة إلى شمال شرق سوريا أول معدات أمريكية لاستخدامها لقياس كمية النفط التي تمر عبر خط الأنابيب, وتم الانتهاء من تركيب هذه المعدات. ولكن في مايو/ أيار 2021 اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بشأن انهاء وجود شركة دلتا كريسنت للطاقة الأمريكية (المثيرة للجدل) في سوريا، حيث تبنت إدارة بايدن الرأي القائل بأن استمرار نشاط هذه الشركة في تلك المناطق السورية مخالف لسياستها التي تريد اتباعها بشأن سوريا. ونتيجة لذلك، تم منح الشركة فترة إضافية مدتها شهر واحد لإنهاء أنشطتها في سوريا، وفي نهاية شهر مايو/ أيار تم الإعلان للرأي العام أنه لم يتم تمديد ترخيص الإعفاء الخاص بالشركة. وأوضحت الإدارة الأمريكية أن هذا النهج الجديد الذي تم تطويره تجاه السياسة بشأن سوريا يجب أن يُفهم على أنه "تصحيح للسياسة" وليس "تغييراً في السياسة".

هناك أكثر من سبب يكمن وراء تراجع إدارة الرئيس بايدن فيما يتعلق بشركة دلتا كريسنت للطاقة. في البداية، الخطاب الرسمي الذي

تبنته إدارة ترامب بأن القوات الأمريكية بقيت في سوريا لحماية موارد النفط هناك، ألحق أضرار كبيرة على صورة وشرعية الولايات المتحدة في سوريا. لاسيما أن النظام السوري وروسيا تناولا هذا الموضوع بشكل مكثف في وسائل الإعلام. لذلك أصبحت قضية النفط مادة دعائية مهمة للفاعلين الذين يريدون تحريض شعوب المنطقة ضد الولايات المتحدة. ولهذا السبب عملت الإدارة الأمريكية الجديدة التي تسعى للحيلولة دون ذلك، على إيصال رسالة قوية إلى الرأي العام منذ البداية، بأن قواتها بقيت في سوريا لمحاربة داعش وليس من أجل النفط. وكان أحد أسباب عدم تمديد ترخيص شركة دلتا كريسنت للطاقة، هو إظهار أن هذا الخطاب الجديد واقعي.

وكخلاصة، فإن الأولوية المعطاة لقضايا مثل المساعدات الإنسانية والحل السياسي للأزمة ومحاربة داعش، تشكل سياسة الإدارة الأمريكية التي بدأت تتبلور حديثا تجاه سوريا. ويجب تفسير عدم تجديد إدارة بايدن لترخيص الإعفاء الممنوح لشركة دلتا كريسنت للطاقة خلال عهد إدارة ترامب، على أنه مظهر من مظاهر هذا النهج الجديد. حيث سعت الإدارة الأمريكية لإيصال رسالة من خلال خطوة سياسية ملموسة مفادها أنه لا أولوية لها بشأن النفط في سوريا. وإضافة إلى ذلك، فقد قامت الإدارة الأمريكية بذلك على الرغم من أن وحدات حماية الشعب شريكتها في سوريا، كانت على وشك الإفلاس. وأظهر هذا الموقف جدية الولايات المتحدة في إبقاء ممر المساعدات الإنسانية مفتوحا وفي محاربة داعش على أرضية شرعية، وأعطى مؤشرات بأن الإدارة الجديدة يمكن أن تقيم علاقات مع جهات فاعلة أخرى في سوريا في إطار تصالحي فيما يتعلق بالحل السياسي. ولكن، يجب قراءة هذا القرار على أنه "خطوة تكتيكية" وليس تغييرا جذريا في السياسة. لأن الإدارة الأمريكية الجديدة صرحت بكل وضوح أنها ستواصل موقفها المتشدد ضد النظام السوري ما لم يحدث تغيير حقيقي في السياسة التي يتبعها الأسد، وقد أظهرت ذلك بالخطوات التي اتخذتها. ■

رجب طيب تكا: باحث من تركيا، يدرس الدكتوراه في مجال السياسات التركية في الشرق الأوسط، في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، يعمل كمساعد باحث في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.

قطاع الطاقة في سوريا ولبنان: منفذ الجماعات المسلحة لتقويض سلطة الدولة

سهيل الغزي

يمكن اعتبار الأزمات الاقتصادية والمعيشية في سوريا ولبنان مترابطتين بشكل وثيق بسبب سياسات الدولة الخاطئة التي سمحت للقطاع الخاص المتحالف مع الميليشيات المسلحة بالسيطرة على قطاع الطاقة الذي يمس حياة المواطن السوري واللبناني بشكل يومي.

لا تُعتبر سوريا ولبنان دول نفطية مقارنة بعدة دول إقليمية، حيث بلغ انتاج النفط في سوريا قبل اندلاع الصراع في هذا البلد حوالي 400 ألف برميل عام 2009، يتركز في حقول شمال شرق سوريا، بينما لا يستخرج لبنان النفط، لكن الدراسات الجيولوجية تظهر إمكانية استخراج كميات كبيرة من الغاز من البحر الأبيض المتوسط. في السنوات الأخيرة، تعاني كل من سوريا ولبنان من أزمة الطاقة التي ساهمت في ازدياد حدة الأزمة المعيشية التي يعاني منها سكان البلدين مع استمرار فشل الدولتين في حلها. سمحت أزمة الطاقة للجماعات المسلحة ومن ورائها دول إقليمية باغتنام عدة فرص، منها محاولة توفير حلول للأزمة للحصول على دعم شعبي، أو التربّح على حساب المواطنين، وهو ما يعكس ضعف مؤسسات الدولة وهشاشتها في هذين البلدين.

سوريا

فقدت حكومة نظام الأسد السيطرة تدريجياً على حقول النفط والغاز منذ عام 2012, عندما سيطرت قوات

المعارضة المسلحة على مناطق شاسعة في شمال شرق سوريا، كما تعرضت أنابيب النفط التي تنقل النفط إلى مصفاتي حمص وبانياس في غرب البلاد إلى عدة تفجيرات أدت إلى خروجها عن الخدمة. تبع ذلك سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على غالبية حقول النفط والغاز بعد معاركه مع قوات المعارضة، ثم قام رجل الأعمال السوري-الروسي جورج حسواني، وعبر وجهاء محليين، بعقد صفقة مع تنظيم داعش تضمن بيع ونقل النفط وعدم التعرض للعاملين في الحقول النفطية. حسواني استفاد من هذه الصفقة بتكوين ثروة كبيرة والحفاظ على منشأة تونان للغاز جنوب الرقة المملوكة لشركة "ستروي غاز" الروسية، والتي قام حسواني عبر شركته "هيسكو" بإنشائها عام 2007. هذه الصفقة بين حسواني وداعش دفعت الولايات المتحدة إلى إدراج اسم جورج حسواني وشركاته على قائمة العقوبات في تشرين الثاني 2015.

مع نهاية عام 2016 وانحسار سيطرة تنظيم الدولة على حقول النفط والغاز في محافظتي الحسكة ودير الزور لصالح قوات سوريا الديموقراطية "قسد" (المرتبطة بمنظمة العمال الكردستاني الإرهابية PKK)، برز اسم رجل الأعمال حسام القاطرجي كوسيط لتجارة النفط مع النظام. القاطرجي، الذي استفاد من علاقاته مع وجهاء محليين مقربين من قادة ميليشيا وحدات حماية الشعب الكردية YPG (الفرع السوري لمنظمة PKK، وهي الفصيل الرئيس في قوات سوريا الديمقراطية)، استطاع ابرام اتفاق يضمن فيه نقل وتأمين شحنات النفط إلى مناطق سيطرة النظام مقابل تكريرها وإعادة بيعها، بل قام أيضاً بتأسيس ميليشيا خاصة مهمتها حماية شاحنات النفط من هجمات تنظيم داعش. سمحت الأموال الضخمة التي حصل عليها القاطرجي من تجارة ونقل النفط بإنشاء عدد من المشاريع داخل سوريا والحصول على ترخيص لإنشاء أول مصفاة نفط خاصة في سوريا على الرغم من وضعه على قوائم العقوبات الأمريكية والأوروبية وحتى السعودية مؤخراً بسبب علاقاته مع تنظيم داعش وميليشيات تابعة للحرس الثوري الإيراني.

على الجانب الأخر، لم تكتفِ قوات سوريا الديموقرطية ببيع النفط إلى النظام عبر القاطرجي، بل قامت ببيع النفط خارج سوريا عبر إقليم كردستان العراق. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة لانتاج وتصدير النفط، إلا أن الأرقام التقديرية تتحدث عن استخراج حوالي 200 ألف برميل يومياً يتم نقل نصفها إلى مناطق سيطرة نظام الأسد وتقوم "قسد" ببيع النصف الأخر

خارج سوريا. في منتصف عام 2020, وقع مجلس سوريا الديموقراطي, الكيان السياسي التابع لقوات سوريا الديموقراطية, إتفاقاً مع شركة ديلتا كريسنت الأمريكية لتطوير حقول النفط التي تسيطر عليها قسد. الاتفاق, الذي نشرته وسائل إعلام أجنبية, شمل بالإضافة إلى ذلك تسويق النفط خارج سوريا وإنشاء مصفاتي نفط لتوفير حاجة شمال شرق سوريا من النفط المكرر وعدم الاعتماد بشكل كلي على نظام الأسد. تبع الاتفاق إعلان وزارة الخزانة الأمريكية إعفاء الشركة من العقوبات المنصوص عليها في قانون قيصر وهي الخطوة التي أثارت غضب تركيا وروسيا, قبل أن يلغي الرئيس بايدن الإعفاء في أيار 2021.

ومع سيطرة "قسد" على غالبية حقول النفط وبوجود العقوبات الغربية على النظام، أدى التدفق غير المستقر للنفط إلى ازدياد الحاجة لاستمرار التدفق لتفادي الأزمات الاقتصادية والمعيشية، لكن النظام وجد نفسه مضطراً بشكل أكبر للاعتماد على حليفه الإيراني لتزويده بالنفط. حيث أعلنت الحكومتين السورية والإيرانية في عام 2015 عن إنشاء الخط الائتماني الإيراني لتزويد سوريا بحوالي مليون برميل من النفط شهرياً عبر ناقلات النفط مقابل تسهيلات استثمارية للحكومة الإيرانية في سوريا. لكن هذه الخطوة لم تحقق للنظام التدفق المستقر بل على العكس من ذلك, حيث تزايد اعتماد النظام على النفط الإيراني بينما واجهت ايران عقبات لإيصال النفط إلى سوريا بدءاً من قيام سلطات جبل طارق بالاستيلاء على ناقلة النفط "غريس1" في تموز 2019 وهي في طريقها إلى سوريا قبل أن تقوم بالسماح لها بالمغادرة في آب 2019 بشرط تغيير وجهتها إلى ميناء أخر. كما نشرت وسائل إعلام أجنبية تقارير حول استهداف اسرائيل لناقلات نفط إيرانية متجهة إلى سوريا في البحر الأحمر. كما استخدمت إيران النفط للضغط على النظام للحصول على المزيد من التنازلات وقامت بإيقاف شحنات النفط لمدة 6 أشهر في بداية عام 2019.

لبنان

مع بداية اكتشاف النفط في الشرق الأوسط في ثلاثينات القرن الماضي، تحول لبنان تدريجياً إلى مركز لشحن وبيع النفط العربي إلى الدول الأوروبية مما رفد خزينة الدولة اللبنانية، وحتى القطاع الخاص، بإيرادات ضخمة واسعار متدنية للسوق المحلي. في ثلاثينيات القرن الماضي، بدأ العراق تصدير النفط عبر خط أنابيب شركة نفط العراق التي وصلت حقول العراق بميناء طرابلس في شمال لبنان، ثم وصل النفط المنتج في السعودية والكويت عبر خط أنابيب Tapline الذي يمر عبر سوريا والأردن. لكن صادرات النفط عبر لبنان انقطعت لعدة أسباب منها تأميم العراق لشركة نفط العراق، والاضطرابات السياسية مع سوريا، واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وبداية ظهور ناقلات النفط العملاقة التي نقلت نفط الخليج إلى أوروبا. ما ساهم بفقدان الدولة لمورد مالي هام تزامن مع فقدان قدرتها على التحكم بسوق النفط المحلية، بسبب سيطرة شركات القطاع الخاص المرتبطة بقادة الميليشيات المسلحة التي احتكرت عملية استيراد وتوزيع النفط ومشتقاته. هذا النظام الاحتكاري استمر بعد نهاية الحرب الأهلية وسيطر بشكل تام على السوق المحلية، حيث وصل الاستهلاك إلى حوالي 6 مليار دولار سنوياً وهو رقم مرتفع بسبب الاعتماد على الديزل لتوليد الكهرباء والاستخدام المفرط لوسائل النقل الخاصة بدلاً عن النقل العام.

مع بداية الأزمة الاقتصادية في لبنان عام 2019, وبعد إعلان الحكومة

اللبنانية عدم قدرتها على دفع سندات الدين الخارجي، ومع فرض قيود على عمليات سحب الأموال من البنوك داخل لبنان، وجدت البلاد نفسها داخل أزمة جديدة مع فقدان المشتقات النفطية بسبب تكتل شركات الاستيراد والتوزيع لفرض شروطها، مع عدم قدرة الحكومة على ضبط السوق الداخلية. وعلى الرغم من المحاولات الخجولة للحكومة لحل الأزمة، مثل الاتفاق مع الحكومة العراقية في منتصف 2021 على استيراد مليون طن من النفط الأسود "الفيول" من العراق لتوليد الكهرباء، لم تؤدي هذه الصفقة إلى التغيير المأمول لعدة أسباب منها عدم ملائمة "الفيول" لمحطات توليد الطاقة الكهربائية اللبنانية، وأيضاً آلية الدفع التي أصبحت تحت دائرة الشك بسبب ضبابية عملية الدفع مع الحديث عن شبهات فساد. هذه الأزمة أعطت فرصةً جديدة لايران وحليفها اللبناني حزب الله لإظهار أنفسهم كمخلصين للشعب اللبناني من خلال توريد المشتقات النفطية الايرانية إلى لبنان عبر سوريا. حيث وصلت البواخر الإيرانية إلى ميناء بانياس السوري ومنها نقلت عبر شاحنات إلى لبنان، وأظهرت مقاطع فيديو نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي احتفالات بعض أهالي شمال لبنان أثناء مرور الشاحنات من المعبر الحدودي مع سوريا بدون رد فعل من الحكومة اللبنانية التي اكتفى رئيسها نجيب ميقاتي بالتأسف. واستمرت شحنات النفط من إيران بالوصول إلى لبنان واستخدمها حزب الله لحشد المزيد من التأييد داخل قاعدته الشعبية، وخاصة قبل الانتخابات النيابية، من خلال بيعها بأسعار رخيصة عبر مؤسساته الخدمية.

يمكن اعتبار الأزمات الاقتصادية والمعيشية في سوريا ولبنان مترابطتين بشكل وثيق بسبب سياسات الدولة الخاطئة التي سمحت للقطاع الخاص المتحالف مع الميليشيات المسلحة بالسيطرة على قطاع الطاقة الذي يمس حياة المواطن السوري واللبناني بشكل يومي، كما ساهم اصطفاف نظام الأسد وحزب الله خلف إيران وسياساتهم الداخلية بإضافة قطاعات الطاقة والنفط على قوائم العقوبات الغربية مما ساهم في الازمة الحالية التي انعكست على الوضع المعيشي في البلدين. وعلى الرغم من محاولات الدول العربية إيجاد حل لهذه الأزمة من خلال مشروع خط الغاز العربي وتصدير "الفيول" العراقي إلى لبنان، إلا أن ايران وحلفائها لن يسمحوا بنجاح هذه الحلول لأنها تمثل تهديداً حقيقياً لمشروعها التوسعي على حساب الشعبين السوري واللبناني. ■

سهيل الغزي: باحث من سوريا.

الخلافات المزمنة بين بغداد وأربيل حول إدارة الموارد النفطية: إشكالية دستورية وقانونية أم سياسية؟

واثق السعدون

إن مصدر هذا الجدل الدستوري والقانوني حول هذه القضية، هو الثغرات والضبابية الموجودة في مواد الدستور العراقي للعام 2005، المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان بعامة، والمتعلقة بكيفية إدارة الموارد النفطية بخاصة.

أصدرت المحكمة الإتحادية العليا في العراق في 15 شباط/ فبراير 2022، قراراً يقضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان العراق الرقم 22، الصادر في 9 آب/ أغسطس 2007، وإلغاءه لمخالفته احكام المواد (110و111و112و115و121/اولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

تضمن قرار المحكمة الاتحادية الأخير إلزام حكومة الإقليم بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في إقليم كردستان والمناطق الأخرى (المناطق المختلف عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم)، التي قامت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان باستخراج النفط منها، وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية المتمثلة بوزارة النفط الاتحادية، ووجوب تمكين وزارة النفط الاتحادية من استخدام صلاحياتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره من إقليم كردستان.

قرار المحكمة الاتحادية الأخير أعطى الحق لوزارة النفط الإتحادية بمتابعة بطلان التعاقدات النفطية التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع الأطراف الخارجية دول وشركات بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره وبيعه.

صدر قرار المحكمة الاتحادية الأخير بناءاً على دعاوى قدمت لها في سنوات سابقة، الدعوى الأولى مرفوعة في عام 2012 من وزير النفط الاتحادي ضد وزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان، والدعوى الثانية مرفوعة في 2019 من عضو مجلس محافظة البصرة علي شداد فارس ضد رئيس برلمان إقليم كردستان. وهذا يُطرح تساؤل: لماذا تثار هذه القضية في هذا الوقت بالذات؟ وهل

هنالك أهداف سياسية تكمن وراء إثارة هذه القضية بين حين وآخر؟

جدل دستوري وقانوني حول القضية

نصت الفقرة (أولاً) من المادة 110 من الدستور العراقي للعام 2005، النافذ حالياً، على أن "الحكومة المركزية تختص برسم السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض، والتوقيع عليها وابرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

أما المادة 111 من الدستور نفسه فقد نصت على أن "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات". ونصت الفقرة (أولاً) من المادة 112 من الدستور ذاته على أن "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون". كذلك نصت الفقرة (ثانياً) من نفس المادة على "تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار".

بينما نصت المادة 115 من الدستور العراقي للعام 2005 بأن "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما".

بينما نصت الفقرة (أولاً) من المادة 3 من قانون الاقليم للنفط رقم22 لسنة 2007 على أن "ملكية النفط في الاقليم, تكون حسبما وردت في المادة 111 من الدستور الاتحادي, ولحكومة الاقليم حصة من العائدات المستحصلة من هذا النفط للحقول المنتجة قبل 15 آب/ أغسطس 2005- هذا تاريخ إقرار الدستور العراقي النافذ حالياً-, بما يتناسب مع حصة عموم شعب العراق بموجب هذا القانون والمادة 112 من

الدستور الاتحادي. ونصت الفقرة (ثانياً) من المادة 3 من قانون الاقليم للنفط رقم 22 على أن "لحكومة الاقليم حصة من العائدات النفطية للحقول المنتجة بعد (2005/8/15) بموجب أحكام هذا القانون". وورد في الفقرة (ثالثاً) من نفس المادة "تشترك حكومة الاقليم مع الحكومة الاتحادية في ادارة العمليات النفطية الخاصة بالحقول المنتجة قبل (2005/8/15) في الاقليم استناداً لحكم الفقرة أولاً من المادة 112 من الدستور الاتحادي". بينما تضمنت الفقرة (رابعاً) من نفس المادة "تتولى حكومة الاقليم الاشراف والتنظيم لجميع العمليات النفطية، بموجب المواد 115 و 112، ولوزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان أن يأذن لطرف ثالث القيام بالعمليات النفطية لزيادة العائدات من الثروة النفطية للاقليم، بعد استحصال موافقة مجلس الإقليم.

أصدر مجلس قضاء إقليم كردستان في 30 أيار/ مايو 2022 بياناً للرد على قرار المحكمة الاتحادية الأخير, أشار فيه إلى أن المحكمة الاتحادية لا تملك صلاحيات إلغاء قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان الرقم 22. وذكر البيان أن "أفعال حكومة إقليم كردستان العراق المرتبطة بالنفط والغاز تتوافق مع ما جاء في الدستور العراقي الصادر عام 2005, وأن أحكام قانون النفط والغاز رقم 22 لسنة 2007 الصادر عن حكومة الإقليم لا تتعارض وأحكام الدستور". وأضاف البيان: "لم تحدد عمليات التنقيب وإنتاج وتصدير النفط والغاز من الخصوصيات الحصرية للسلطات الاتحادية كما جاء في المادة

110 من الدستور, لذلك فإن نصوص قانون النفط والغاز تبقى سارية المفعول". كما تضمن البيان أنه "وفقا للمادة 122 من الدستور العراقي, فإن الحكومة الاتحادية تدير النفط والغاز المستخرج من الحقول - الحالية- مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة". وتابع البيان: "المادة 112 تشمل الحقول -الحالية- فقط, وهذا ما يعني الحقول النفطية التي لها انتاج تجاري قبل الاستفتاء الدستوري العراقي في آب/ أغسطس 2005، أي أنه بعد هذا التاريخ فإن عملية النفط والغاز تخضع للخصوصيات الحصرية لإقليم كردستان".

الدستور بحاجة إلى التعديل

من الواضح أن مصدر هذا الجدل الدستوري والقانوي حول هذه القضية، هو الثغرات والضبابية الموجودة في مواد الدستور العراقي للعام 2005، المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان بعامة، والمتعلقة بكيفية إدارة الموارد النفطية بخاصة. ومن أخطر تلك الثغرات:

1- بالرغم من أن المادة 112 من دستور العراق للعام 2005 نصت على وجوب تشريع قانون اتحادي للنفط والغاز, لتنظيم إدارة الموارد النفطية في عموم البلاد وآليات تصديرها والتصرف بعائداتها, إلا أن ذلك القانون لم يشرع لغاية الآن. علماً أن الحكومة العراقية قد أعدت مسودة ذلك القانون منذ 2007، ولكن الخلافات السياسية المستمرة، وفي بعض

الأحيان التوافقات السياسية، هي من منعت لعدة مرات من التصويت على ذلك القانون في مجلس النواب العراقي.

غياب قانون النفط والغاز الاتحادي هو من انتج هذه التفسيرات المختلفة بين بغداد وأربيل، حول مفهوم الشراكة بينهما في إدارة الموارد النفطية في شمال العراق وكيفية تصديرها وتقاسم عائداتها. كذلك تسبب عدم تشريع قانون النفط والغاز في الاختلاف المستمر بين بغداد وأربيل، حول تحديد الحقول النفطية المعنية بالادارة المشتركة بين الحكومة المركزية والإقليم، هل هي الحقول الموجودة قبل إقرار الدستور العراقي في 2005؟ أم الحقول التي تم اكتشافها بعد ذلك التاريخ؟ أم جميعها؟

قانون النفط والغاز المركزي كان من المفترض أن يتم إقراره منذ السنة الأولى لإقرار الدستور العراقي في عام 2005، إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة وبتشجيع من القوى السياسية المشكلة لها، تمهلت في إقراره، مثل غيره من القوانين، التي رسم الدستور العراقي ملامحها الرئيسة، وترك للبرلمان سلطة إقرار تفاصيلها عبر قوانين خاصة.

2- نص المادة 115 من الدستور هو غريب جداً وغير منطقي، وهو يضعف من قوة ونفوذ الحكومة المركزية لصالح حكومات الأقاليم، حيث أن هذه المادة تعطي الأولوية لتنفيذ قوانين الأقاليم وصلاحياتها على تنفيذ قوانين الحكومة المركزية وصلاحياتها، بحالة حدوث خلاف بين الطرفين.

منذ إقرار الدستور العراقي في 2005, أكتشف المتابعين للشأن العراقي وجود "ألغام دستورية", وتنبأوا بأنها سرعان ما ستنفجر لتولد أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية, وانطلقت التحذيرات إلى هنالك حاجة ملحة لإجراء تعديلات على بعض مواد ذلك الدستور, وفي كل دورة برلمانية منذ 2005 يتم تشكيل لجنة برلمانية لإجراء التعديلات الدستورية، معظم تلك اللجان أكملت أعمالها، ولكن الاتفاقات السياسية منعت من تقديم تلك التعديلات إلى رئاسة البرلمان للتصويت عليها، وبالتالي لم تطرح للاستفتاء الشعبي لإقرارها كما ينص الدستور.

آخر مسعى لإجراء التعديلات الدستورية كان عقب اندلاع احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019, فتحت ضغط تلك الاحتجاجات التي كان من بين مطالبها إجراء تعديلات دستورية, قررت رئاسة البرلمان العراقي تشكيل لجنة من بعض النواب لإجراء تعديلات دستورية, وألزمت رئاسة البرلمان تلك اللجنة بانجاز مهمتها خلال 4 شهور من تاريخ تشكيلها. صرح النائب يونادم كنة الذي كان عضواً في تلك اللجنة بأن "هنالك 50 مادة في الدستور العراقي فيها إشكالات وبحاجة للتعديل". وفي نفس ذلك الوقت شكلت رئاسة الجمهورية في العراق لجنة من بعض الأكاديميين لإعداد مقترحات للتعديلات الدستورية. ولكن مقترحات التعديلات الدستورية التي أكملتها تلك اللجان لم يتم عرضها للاستفتاء الشعبي لإقرارها، وبالتالي لم تتم التعديلات الدستورية.

في شباط/ فبراير 2022 دعا القاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى الحالي في العراق إلى الإسراع بتعديل الدستور, من خلال مقال نشر له على الموقع الالكتروني للمجلس. زيدان قال في مقاله "إن دستور سنة 2005 صيغ في ظروف تختلف في حينه عن الظروف الحالية، ومعظم من اشترك في كتابته، هم الآن في مقدمة الداعين إلى تعديله، لأن ظروف ومستجدات الواقع السياسي وصلت إلى مرحلة خرق الدستور في أكثر من مناسبة، بسبب النصوص الدستورية التي لم تعد مناسبة للمرحلة الحالية".

أكد القاضي وائل عبد اللطيف، وهو واحد من أعضاء لجنة كتابة الدستور العراقي في عام 2005, في حديث له مع صحيفة "العربي الجديد" في شباط/ فبراير 2022 بأن "الدستور العراقي يتعرض لتجاوزات كثيرة من قبل الأحزاب المتنفذة والكيانات السياسية التي تتقاسم السلطة في البلاد، إضافة إلى أن الكثير من تلك الأحزاب يفسر الدستور بالطريقة التي تحلو له، وهو ما يشير إلى وجود حاجة ماسة لتعديل الدستور". وفي نفس تلك المقابلة الصحفية ذكر الخبير القانوني علي التميمي بأن "الدستور العراقي لا يتمتع بالمرونة، وأن تعديله يتطلب إجراءات بيروقراطية، سواء على مستوى تطبيق القوانين في الدستور نفسه، أو عبر الإجراءات البرلمانية التي تتطلب تشكيل لجنة لتعديل الدستور، وأن

يوافق مجلس النواب بالأغلبية المطلقة على هذه اللجنة، ثم يُعرض الدستور في استفتاء شعبي في عموم محافظات العراق، ويوافق نصف المصوتين زائد واحد، وألا يعترض على التعديل ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات".

التوظيف السياسي لهذه القضية

أدت الدوافع السياسية دوراً كبيراً في إثارة الجدل في الأجهزة القضائية بين الحين والآخر حول إشكالية إدارة الموارد النفطية في إقليم كردستان، فلطالما استخدمت القوى السياسية المؤثرة في بغداد وفي إقليم كردستان هذه القضية، كورقة للتفاوضات والمساومات السياسية. ودائماً ما تثار هذه القضية قبيل تشكيل أي حكومة، كذلك تثار عند حدوث أي خلاف بين القوى السياسية في بغداد وإقليم كردستان. وفي الوقت نفسه يتم تجميد هذه القضية، وعدم البحث عن حلول لها، عندما يحدث تقارب بين القوى السياسية في بغداد وإقليم كردستان.

ورد في خبر نشرته وكالة "رويترز" على موقعها في 24 كانون الثاني/ يناير 2011, بأن حكومة إقليم كردستان نشرت بياناً على موقعها الالكتروني في ذلك الوقت يشير إلى أن برهم صالح رئيس وزراء الاقليم آنذاك (رئيس الجمهورية حالياً) قد اتفق مع رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت نوري المالكي على استئناف تصدير النفط من الاقليم بحلول شباط/ فبراير من العام 2011. في تلك الأوقات كانت علاقة المالكي جيدة جداً مع قيادات إقليم كردستان. وفي خبر آخر منشور على موقع "BBC NEWS عربي" في 5 شباط/ فبراير 2011، بأن نوري المالكي أكد في مقابلة له مع وكالة "فرنس برس" على موافقة حكومته على العقود النفطية التي تبرمها حكومة إقليم كردستان مع الشركات النفطية.

في صيف 2014, قبيل ظهور تنظيم داعش الارهابي, كانت علاقة المالكي بإقليم كردستان تشوبها التوترات. في 22 أيار/ مايو 2014 رفع وزير النفط العراقي الاتحادي شكوى رسمية إلى المحكمة الاتحادية, يطلب منها الحكم ضد وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان ومنع تصدير النفط من الإقليم. في 30 حزيران / يونيو من العام ذاته رفضت المحكمة الاتحادية تلك الدعوى.

ثم قامت حكومة المالكي في الأسابيع الأخيرة من فترتها في2014, برفع دعوى حول نفس القضية لدى محكمة تجارية تابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس. ولكن رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي قام بتجميد تلك الدعوى في نهاية 2014, ثم عاد العبادي في مطلع 2017 بإعادة تفعيل تلك الدعوى، بعد حدوث توترات في تلك الأوقات بين العبادي وإقليم كردستان من جهة، وبين العبادي وتركيا من جهة أخرى. ثم أوقف رئيس الحكومة المستقيل عادل عبد المهدي تلك الدعوى بطلب من القيادة الكردية.

ضمن هذا السياق، ليس من المستبعد أن تكون الخلافات السياسية الأخيرة التي حصلت بين إئتلاف "الإطار التنسيقي الشيعي" (الذي يضم القوى السياسية-المسلحة العراقية المدعومة من إيران) من جهة، وإئتلاف "إنقاذ وطن" (الذي يضم الصدريين والحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف "سيادة"-تقدم وعزم-) من جهة أخرى، هي الدافع الأهم الذي يقف وراء إثارة هذه القضية من جديد، وإصدار قرار المحكمة الاتحادية الأخير في15 شباط/ فبراير 2022 حول عدم دستورية قانون النفط والغاز لإقليم كردستان الرقم 22 لسنة 2007. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

العراق في عين العاصفة الإقليمية!

زيد عبد الوهاب الأعظمي

> فراغ السلطة والانقسام السياسي الداخلي في العراق، سيُفقد هذا البلد القدرة على اتخاذ قرارات تحميه من الاستقطاب الإقليمي أمام أي تفاعلات أمنية إقليمية وتوقفه على الحياد، بل سيكون جزءً من معادلة الصراع وفي عين العاصفة.

قد لا يدرك ساسة العراق المتصارعون على السلطة أن المنطقة تدخل بالتدريج مرحلة الأزمة، وأن احتمالية الصدام واردة في ظل التحشيد الإعلامي والتصعيد اللوجستي الملحوظ في الشرق الأوسط، أولها إرهاصات وحتمية فشل عودة إيران إلى الاتفاق النووي، وحرب الاغتيالات لضباط وعلماء الحرس الثوري والرد عليها والهجمات السيبرانية ضد المؤسسات الطاقوية في عمق الأراضي الإيرانية، وآخرها نية واشنطن توحيد منظومة الدفاعات الجوية لحلفائها خصوم إيران في المنطقة. ومشكلة الإدراك عند السياسي في بغداد تلك ليست فقط في فهم المتغيرات الدولية التي

بدأت ملامحها تظهر بعد فترة من بدأ الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على موازين القوى الدولية والإقليمية، بل تترسخ مع انشغاله في دوامة الأزمة العراقية التي انتقلت من مرحلة الانسداد السياسي إلى مرحلة الغموض السياسي بعد استقالة كتلة الصدر النيابية، فلا يعرف أي طرف من أطراف الأزمة ما هي مساراتها المحتملة.

يعيش العراق فراغ سلطة غير مسبوق ولا يوجد أفق واضح لحله، وذلك يعود إلى محددات كثيرة قد تكون من أبرزها: أزمة النظام السياسي الذي لا يملك آليات حل

دستورية صريحة غير قابلة للتأويل، وانقسام سياسي حاد أضعف السلطة وصادر قرارها الاستراتيجي قبالة التحديات الأمنية والاقتصادية، وبلا شك فإن فراغ السلطة والانقسام السياسي الداخلي في العراق، سيُفقد هذا البلد القدرة على اتخاذ قرارات تحميه من الاستقطاب الإقليمي أمام أي تفاعلات أمنية إقليمية وتوقفه على الحياد، بل سيكون جزءً من معادلة الصراع وفي عين العاصفة.

يفرض الواقع السياسي والجيوسياسي أن يكون العراق في عين الأزمة إن بدأت، فأمن العراق الاقتصادي رهينة تصدير النفط الذي لا ممر له سوى مضيق هرمز، والذي في ظل أي طارئ إقليمي ودولي فإنه سيُغلق، فما بالكم بطارئ طرفه إيران التي تؤكد أن الخليج العربي سيغلق في حال نشوب الحرب "لا سمح الله"، وهو ما يستوجب البحث عن بدائل عاجلة لحماية الاقتصاد العراقي، إلا أن الأزمة الداخلية وشلل السلطتين التشريعية والتنفيذية في بغداد سيشكل حائلا دون إمكانية اللجوء إلى حل حكومي سريع لتداعيات الأزمة الاقتصادية المحتملة.

تنظر إيران إلى العراق كما الولايات المتحدة الأمريكية على أنه ساحة النزاع البديلة التي يتجنب كلا الطرفين فيها المواجهة العسكرية المباشرة المفتوحة على جغرافيات أكثر اتساعا كالخليج على سبيل المثال، فكل رد على هجوم أو حادث اغتيال بين الطرفين وحلفائهما كان -في أغلبه- على أهداف معروفة في بغداد وأربيل والأنبار وعلى سفارات وقنصليات ومقار أمنية دون غيرها من القواعد العسكرية الأمريكية أو الإيرانية المنتشرة في الشرق الأوسط، ولكن الحرب الإقليمية حال نشوبها ستغير شكل المواجهة بين أطراف الأزمة ووكلائهم على الأراضي العراقية خاصة، ففراغ السلطة وضعفها يتيحان لتلك المواجهة أن تكون أكثر ضراوة وانتشاراً يكون فيها العراق الخاسر الأكبر وإن كانت الحرب محدودة.

قدم مشرّعون أمريكان من الحزبين الديمقراطي والجمهوري مشروع قانون إلى الكونغرس ينص على أن يعمل البنتاغون مع إسرائيل وعدد من الدول العربية من بينها دول خليجية من أجل دمج الدفاعات الجوية، لإيجاد بنية أنظمة صاروخية وجوية متكاملة للتصدي للتهديدات الإيرانية ووكلائها في المنطقة - على حد قولهم-، وسيكون العراق -على الأغلب- من الدول الحليفة التي تفرض جغرافيتها أن يتعاون مع واشنطن في هذا المشروع الاستراتيجي، فما هو موقف العراق في ظل أزمة السلطة والحكم والشلل السياسي التام في صناعة القرار الاستراتيجي؟

سيغيب بطبيعة الحال الموقف السياسي ومقياس مصلحة العراق للتعامل مع هذا القانون إن مرره المشرع الأمريكي، وستحل محلها المقاربات الآيديولوجية والبيانات التصعيدية، ولن نجد سلطة في بغداد كاملة الصلاحية قادرة على إدارة مفاوضات مع أطراف الأزمة في الداخل والخارج لتحييد العراق عن أن يكون طرفاً في النزاع، وسيكون مرغماً عنه طرفاً في الحرب.

ينبغي الإشارة إلى أن العراق ما زال تحت سلطة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على عكس ما أعلنته وزارة الخارجية العراقية في شباط/فبراير من العام الجاري 2022 في بيان رسمي، فالذي أُغلق حقيقة هو ملف التعويضات ما بين العراق والكويت فقط، وبقيت هناك العديد من الملفات العالقة ما بين الطرفين كالأرشيف الوطني والأسرى ورفات الجنود الكويتيين. والبند السابع هي مجموعة فقرات ذات صلة بالأعمال في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين والإخلال بهما، ومن هنا فإن بقاء العراق يعاني فراغ سلطة غير قادر على التعاطي مع الأزمات الإقليمية، قد يدعو الفواعل الدوليين إلى التدخل عبر مجلس الأمن تحت ذريعة أن العراق مصدر أزمات وتهديد للأطراف الإقليمية والدولية بفعل نشاط الجماعات المسلحة، ويصبح التدخل الدولي في بغداد واقعا لا محال.

أسهمت الحرب الروسية-الأوكرانية بتحريك بوادر الأزمة في الشرق الأوسط، ليس في بعدها الاقتصادي نظرا إلى الاضطرابات في أسواق القمح العالمية وأزمة غذاء مرتقبة ستضرب العالم في حال استمرت الحرب فحسب، وإنما في بعدها العسكري الأمني الذي قد يدفع روسيا إلى الانكماش بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط وتقليل زخمها العسكري هناك لاعتبارات تعبوية للحرب، وهو ما سيولد فراغ قوة يتطلب ترتيب الأوراق الاستراتيجية من جديد بين واشنطن وحلفائها وموسكو وحلفائها.

يمثل الانسحاب الروسي من سوريا خاصة والشرق الأوسط عامة واستنزافها في الحرب مع كييف، إضعافاً لإيران في المنطقة وانكشافاً لها في الجغرافية الممتدة ما بين سوريا ولبنان، ولا يمكن تفسير تصاعد عمليات القصف بالطائرات الحربية أو المسيرة الإسرائيلية على المصالح الإيرانية في دمشق وما حولها إلا بعد تنسيق أمني ما بين روسيا وإسرائيل لملئ ذلك الفراغ الاستراتيجي، الأمر الذي يغري الولايات المتحدة للمزيد من الفاعلية الأمنية بحجة حماية حلفائها من ردة فعل إيرانية محتملة في مناطق نفوذها ومنها العراق. مع التأكيد بأن هناك حربا بالوكالة مستمرة، ومن غير المرجح أن تصل إيران وإسرائيل إلى الحرب بالطريقة التي تخوض بها روسيا هجومها في أوكرانيا مثلا. فالمسافة والجغرافيا تستبعدان نشوب صراع طويل الأمد بينهما.

إن بقاء العراق رهينة التوافقات السياسية الداخلية التي سببت فراغ السلطة سيدفع به إلى المزيد من المجهول الداخلي والخارجي في ظل مؤشرات إقليمية أمنية بالدرجة الأساس ودولية تشي بفشل الوصول إلى اتفاق نووي وتؤكد فرضية وقوع حرب إقليمية، قد تكون محدودة أو مفتوحة وكل الاحتمالات واردة، لكن المؤكد أيضا بأن العراق سيكون طرفاً ولن يتمكن أي فاعل من تجنيبه تفاعلات الأزمة سياسياً وأمنياً واقتصادياً، واجتماعياً أيضا. ■

زيد عبدالوهاب الأعظمي: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.

كركوك: مدينة غنية بالنفط تعاني من أزمات مستمرة في الوقود والكهرباء!

سلجوق باجالان

تنص المادة 111 من الدستور العراقي على أن "النفط والغاز ملك لكل العراقيين". لكن كركوك الغنية بالنفط وسكانها حرموا من ثرواتهم بسبب سوء الإدارة. وأخذت مشاكل تزويد مواطني كركوك بالوقود والكهرباء التي بدأت في تلك المدينة منذ الأشهر الأولى من عام 2022 تتفاقم يوما بعد يوم.

من المعروف أن مدينة كركوك في شمال العراق من مناطق الشرق الأوسط التي الغنية بالحقول النفطية المنتجة والاحتياطات النفطية الكبيرة. الشركة التركية للبترول التي تغيّر اسمها فيما بعد إلى شركة نفط العراق هي أول من استخرج النفط في كركوك عام 1927. ووفق بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومقرها الولايات المتحدة, فإن كركوك تحتوي على احتياط بترول يقدر بـ 9 مليارات برميل, ويتم استخراج 18% من النفط العراقي من حقول نفط كركوك. ويوجد في كركوك 5 حقول نفطية وهي باي حسن وجمبور وأفانا وخبّاز وبابا كركر. وبحسب بيانات شهر فبراير/ شباط 2022 لشركة تسويق النفط العراقية (سومو), فإن ما يقرب من 482 ألف و978 برميل نفط يتم استخراجها من حقول النفط بكركوك يومياً.

يعتبر العراق ثاني أكبر بلد منتج للنفط بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وتشكّل عائدات بيع النفط الخام نحو 90% من إجمالي الدخل القومي في العراق. بحسب بيانات وزارة النفط العراقية

وصلت صادرات العراق من النفط الخام في شهر يونيو/ حزيران 2022 إلى 102 مليون و303 ألف برميل, بلغت إيراداتها 11 مليار و477 مليون و 496 ألف دولار. من تلك الصادرات النفطية لشهر يونيو/ حزيران 2022 تم تصدير 3 مليون و2 ألف برميل من كركوك, بلغت إيراداتها 335 مليون و23 ألف دولار.

مشكلة الوقود في كركوك

تنص المادة 111 من الدستور العراقي على أن "النفط والغاز ملك لكل العراقيين". لكن كركوك الغنية بالنفط وسكانها حرموا من ثرواتهم بسبب سوء الإدارة. وأخذت مشاكل تزويد مواطني كركوك بالوقود والكهرباء التي بدأت في تلك المدينة منذ الأشهر الأولى من عام2022 تتفاقم يوما بعد يوم. لكن أهالي كركوك الذين لم يقبلوا الصمت إزاء هذه المشاكل قاموا باحتجاجات أمام مقر محافظة كركوك ومديرية المنتجات النفطية في كركوك. وعلى إثر هذه الاحتجاجات، تم إقالة مدير المنتجات النفطية في كركوك محمد فائق عارف من قبل وزارة النفط في 15 يناير/ كانون الثاني 2022 بسبب الفشل والتسبب في عدم تناسق أسعار الوقود. وفي هذا الصدد، أدلى النائب في البرلمان العراقي عن الجبهة التركمانية العراقية في كركوك أرشد الصالحي بتصريح صحفي في مجلس النواب العراقي، قال فيه إن كركوك تمر بأسوء فترة فيما يتعلق بتأمين الوقود والكهرباء، وحذر من أن المواطنين قد يظهروا ردود فعل ضد الحكومة العراقية ووزارتي النفط والكهرباء بسبب هذا الوضع. كما أكد ان استمرار سرقة نفط كركوك بشتى الطرق أغضب المواطنين.

من جهته قال محافظ كركوك راكان سعيد الجبوري الذي أدلى بتصريح مماثل لتصريح أرشد الصالحي في 9 مارس/ آذار 2022, أشار فيه إلى ان محافظة كركوك يحصل فيها انقطاعات يومية للكهرباء أكثر من كل المحافظات العراقية، وبحسب الجبوري، فإن عدد ساعات تزويد الكهرباء إلى محافظة كركوك لا تزيد عن 10 ساعات يومياً, فيما تصل بمعدل 20-24 ساعة إلى باقي المحافظات. وأوضح الجبوري أن المسؤول عن هذه المشكلة هما وزارة الكهرباء العراقية ووزارة النفط العراقية.

تعتبر كركوك إحدى أغنى مدن العراق والعالم من حيث النفط. وبالرغم من كونها المدينة التي تدعم ميزانية الحكومة الفيدرالية العراقية واقتصاد البلاد، إلّا أن مواطني كركوك يشترون الوقود والكهرباء بأسعار أعلى من المدن العراقية الأخرى. كما أن ارتفاع سعر الكهرباء للكيلوواط الواحد/ ساعة إلى 15 ألف دينار عراقي ولتر البنزين الواحد إلى 1300 دينار عراقي في كركوك يزعج الأهالي بشكل كبير. ويمكننا القول إنه على الرغم من الزيادة السكانية الناجمة عن الهجرة إلى مدينة كركوك في السنوات الأخيرة, إلّا أن كمية الوقود اليومية المخصصة من الحكومة لمدينة كركوك ما زالت ثابتة

على المليون و350 ألف لتر من البنزين التي توفرها الحكومة المركزية يومياً إلى مدينة كركوك منذ عام 2014، وهي غير كافية ولم يتم زيادتها منذ ذلك الوقت.

من جهة أخرى، فأن النفط الذي يتم تهريبه من أنابيب نقل النفط الخام المستخرج من شركة نفط الشمال العراقية في كركوك ويتم إخراجه بطرق غير قانونية في القرى القريبة من الشركة، يتسبب في تلوث الهواء والبيئة في كركوك. ويمكن من خلال إحصائيات مديرية صحة المحافظة معرفة تصاعد أعداد الإصابات والوفيات في الأمراض لاسيما مرض السرطان، نتيجة تلوث الهواء والبيئة. وقام المواطنون المقيمون قرب شركة نفط الشمال العراقية بتقديم شكوى إلى النائب أرشد الصالحي، على إثر انزعاجهم من انبعاث رائحة كريهة في المنطقة. وبناء على هذه الشكوى، طلب الصالحي من مديرية الدفاع المدني في كركوك ومديرية استخبارات كركوك ومديرية أمن كركوك ومحكمة كركوك ومسؤولي شركة نفط الشمال العراقية التحقيق والتحري في قضية الرائحة الكريهة. وبدأت اللجنة المعنية التي تم تأسيسها في 8 مارس/ آذار 2022 التحقيق في هذه المسألة. وأظهرت نتائج التحقيق وجود ثقوب في أنابيب النفط التابعة لشركة نفط الشمال. وتشير الاحتمالات إلى أن الثقوب المكتشفة في أنابيب النفط ربما تم فتحها من قبل مهربي النفط. وخلصت اللجنة إلى أن هذه الثقوب هي التي تسببت في تلوث البيئة والهواء، وقدمت توصيات لمعالجة تلك المشكلة.

تعتبر محافظات إقليم كردستان العراق هي الأكثر تضررا في العراق من أزمة إرتفاع أسعار الوقود في العالم، ولأن أسعار الوقود في كركوك أرخص من أسعار الوقود في إقليم كردستان، لوحظ أن سائقي سيارات الأجرة، لاسيما من أربيل والسليمانية، يأتون إلى كركوك لشراء الوقود. ويتسبب هذا الوضع أيضا في نقص الوقود في كركوك.

اتخذت إدارة محافظة كركوك قرارا في الأشهر الأولى من عام 2022 من أجل حل مشكلة نقص الوقود في عموم المحافظة. ووفق هذا القرار, تم توزيع 50 لتراً من وقود التدفئة (النفط الأبيض) شهرياً لكل أسرة, و50 لتراً من البنزين شهرياً لمن لديهم سيارة، طوال فصل الشتاء.

سبق وأن شرع مجلس النواب العراقي قانون "البترودولار" في عام 2010، للقضاء على المشاكل التي تعاني منها قطاعات مثل التعليم والصحة في المحافظات المنتجة للنفط وعلى رأسها كركوك. ووفقا لقانون "البترودولار", تم تخصيص 5 دولارات من عائدات كل برميل في المحافظات المنتجة للنفط إلى ميزانية المحافظة. ولمواجهة البطالة المنشرة في عموم العراق, فقد خصصت محافظة كركوك ميزانية البترودولار لصرف رواتب للموظفين في القطاع الحكومي بصيغة العقود المؤقتة, لكن هذا القرار توقف بسبب هجوم تنظيم داعش الإرهابي على مناطق عديدة من العراق في عام 2014، والذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط عالمياً، مما أدى إلى فصل هؤلاء الموظفين الوقتيين من وظائفهم.

مشكلة الكهرباء في كركوك

تسببت كركوك الغنية بالنفط بصراعات بين قوى وأطراف كثيرة في العراق. في السنوات 2003 -2011، قوات الاحتلال الأمريكية غضت الطرف عن نزوح الآلاف من العوائل الكردية إلى مدينة كركوك والاستقرار فيها. بخاصة في منطقتي بارود خانة

وبنجا علي، وفي منطقة (الفيلق) التي كانت عبارة عن ثكنات عسكرية مهجورة من زمن النظام السابق. تلك العوائل القادمة إلى كركوك والتي استوطنت فيها بشكل غير رسمي وغير أصولي، تلبي احتياجاتها الأساسية مثل الكهرباء والماء عن طريق اختراق شبكات توصيل الكهرباء وأنابيب توصيل المياه الصالحة للشرب بشكل غير قانوني. هذه المشكلة هي أحد العوامل التي تقف وراء سوء خدمة الكهرباء في محافظة كركوك.

وقّعت رئاسة الوزراء العراقية في العام 2011 بروتوكولًا مع شركة إيرانية لبناء محطة كهرباء بطاقة إنتاجية يومية تبلغ 300 ميغاوات في منطقة دبس بمحافظة كركوك. إلّا أن رئاسة الوزراء العراقية ولأسباب سياسية لم تسدد مدفوعات هذه المحطة التي اكتمل بناؤها. ومن أجل تخفيف مشكلة نقص الكهرباء في كركوك في الفترة بين عامي 2010 و2018, أبرمت الحكومة المحلية في كركوك اتفاقية مع المقاول الكردي الأصل المقيم في أربيل أحمد إسماعيل, لتزويد المنطقة بالكهرباء. وبعد الاستفتاء الفاشل الذي أجرته حكومة إقليم كردستان العراق في عام 2017، تم إخراج قوات البشمركة الكردية من كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، من خلال عملية إنفاذ القانون المدعومة من القوات الفيدرالية العراقية وقوات الحشد الشعبي. وبعد ذلك، قام المقاول الكردي من أربيل أحمد إسماعيل الذي وقّع اتفاقية مع حكومة كركوك المحلية بشأن تأمين الكهرباء، بتجاهل قواعد الاتفاقية وخفّض عدد ساعات الكهرباء اليومية التي كان ملزماً بتوفيرها، ثم قام بقطعها تماماً.

مشكلة مطار كركوك

هناك مشكلة أخرى في كركوك وهي مطار كركوك الدولي الذي افتتحه وزير النقل الأسبق كاظم فنجان الحمامي في سبتمبر/ أيلول 2018. ولم يتبقى سوى خطوة أن تصدر الحكومة العراقية تعليماتها بفتح المطار أمام الرحلات الجوية التجارية. ولكن المطار لم يفتح أمام الرحلات لغايةالآن. ومن أهم أسباب عدم فتح هذا المطار هي الأسباب السياسية. إذ أن فتح مطار كركوك سيؤدي إلى انخفاض عدد المسافرين الى الخارج عبر مطارات محافظتي أربيل والسليمانية القريبتين من كركوك ما سينتج عنه خسائر مالية لأربيل والسليمانية. وأن حكومة إقليم كردستان العراق ربما تمارس ضغوطات على صناع القرار في بغداد من أجل تأجيل فتح مطار كركوك. مع أن افتتاح مطار كركوك الدولي وتشغيله سوف يساهم في دعم الاقتصاد العراقي، وسيخلق فرص عمل لأهالي كركوك.

وكخلاصة، يمكن القول إن التوتر المستمر بين حكومة إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد بشأن عائدات النفط والميزانية، قد أثرت سلباً على الشؤون المرتبطة بنفط كركوك. وإن حكومة إقليم كردستان العراق التي تمر بأزمة مالية تسعى للحصول على نصيبها من ثروة كركوك. وبالفعل أعلنت شركة نفط الشمال العراقية في 14 مايو/ أيار أن قوات مسلحة تابعة لحكومة إقليم كردستان العراق استولت على بعض الآبار في حقل نفط باي حسن. ومع استمرار المشاكل بين حكومة إقليم كردستان وحكومة بغداد, يبدو من الصعب جداً على سكان كركوك الاستفادة من ثرواتهم. وإذا استمر هذا الوضع على ما هو عليه فإن سرقات نفط كركوك ستستمر, وقد تأخذ المشاكل أبعاداً أكثر خطورة مع مرور الوقت. وربما يساهم التنافس على نفط كركوك في تمهيد الطريق أمام الصراع بين قوات الأمن العراقية وقوات البيشمركة وقوات الحشد الشعبي. وفي الوقت نفسه, قد يؤدي هذا الوضع السلبي إلى كسب تنظيم داعش الإرهابي المتواجد في المنطقة قوة مرة أخرى. ان إنشاء نظام إدارة مشترك مثالي في كركوك يمكن أن يساهم في حل مشكلة النفط بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان, لاسيما مشكلة نفط كركوك. وفي هذا السياق, فإن تقاسم المناصب في الحكومة المحلية والوظائف المهمة في كركوك بالتساوي بين مكونات كركوك (التركمان, العرب, الكرد) على أساس 32 % المعمول به حالياً، يعد نظاماً مقبولاً من جميع الأطراف المقيمة في المحافظة. ■

سلجوق باجالان: أكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في دراسات الهوية القومية من جامعة غازي في أنقرة, عضو الهيئة التدريسية بجامعة كركوك, خبير الدراسات التركمانية في مركز أورسام.

تأثير المنظمات الإرهابية على قطاع الطاقة في الشرق الأوسط: نشاطات PKK في العراق وسوريا إنموذجاً

إبراهيم آيدن

> إن الحرب بالوكالة في سوريا أنتجت نظاماً بيئياً لتمويل نفسها من عائدات النفط ومشتقاته، وستبقى منظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب الإرهابية جزءاً قوياً من هذا النظام.

تعمل بعض الدول اليوم على استخدام الشركات الخاصة والمنظمات الإرهابية في جميع أنواع أنشطتها غير المشروعة في المناطق التي لا تريد إرسال جيشها الرسمي إليها، تجنباً للملاحقات القضائية في المحاكم الدولية. ومن هذه الأنشطة غير المشروعة، السيطرة على النفط الخام والمعادن الأخرى في مناطق متفرقة من العالم ومصادرتها وتسويقها.

وفي الوقت الذي يشكّل فيه هذا الوضع الركيزة الأولى لعلاقة منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية مع النفط والغاز الطبيعي في العراق وسوريا، فإن الركيزة الثانية والأهم هي توفير الدعم المالي اللازم لاستمرار أنشطتها التنظيمية والعمل على استمرار هذا الدعم.

في الواقع، كسب المال لا يعتبر الغرض الأساس للمنظمات الإرهابية. ولكن، هي بحاجة إلى دعم مالي قوي لمواصلة وجودها وأنشطتها. وفي هذا السياق، يتم تناول الموارد المالية للمنظمات الإرهابية بشكل عام في ثلاث فئات. وهي الإيرادات من الأنشطة غير المشروعة، والإيرادات من الأنشطة ذات المظهر المشروع، والمساعدات من الدول الأجنبية.

وهنا تحقق المنظمات الإرهابية مكاسب كبيرة لا تصدق من النفط ومشتقاته، من ناحية أرباح من عمليات تهريب المنتوجات النفطية، ومن ناحية أخرى من الأنشطة التجارية ذات المظهر القانوني في قطاع الطاقة.

لقد ساهمت مشكلة الطاقة المتزايدة في أوروبا والمرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة، في تحويل أنظار

أوروبا نحو الشرق الأوسط. جدير بالذكر أن 17 % من احتياطيات النفط المؤكدة في الشرق الأوسط موجودة في العراق. (نحو 145 مليار برميل, 8 % من احتياطي العالم). وعندما يتم ذكر النفط والغاز الطبيعي في العراق، يتبادر إلى الذهن الموصل وكركوك ومحافظات إقليم كردستان في الشمال بنفس قدر ما يتبادر إلى الذهن منطقة البصرة في جنوب العراق.

إن منظمة حزب العمال الكردستاني ليس لها تأثير يذكر على النفط والغاز العراقي. ولكن يعرف عن هذه المنظمة الإرهابية أنها تقوم بعمليات تخريب لأنابيب النفط التي تنقل النفط إلى تركيا وتعمل على تهريب البترول من تلك الأنابيب. وإضافة لذلك، تداولت بعض الوسائل الإعلامية أن المنظمة تنقل الغاز الطبيعي والنفط من منطقة كركوك إلى إيران بواسطة الناقلات. القضية الأساسية لمنظمة حزب العمال الكردستاني وامتداداتها الإقليمية، هي نقل النفط السوري إلى العراق وبيعه إلى دولة ثالثة عبر العراق. أما النفط في سوريا فليس بالحجم الذي يؤخذ بعين الاعتبار عالمياً. حيث بلغت الطاقة الإنتاجية اليومية 380-410 ألف برميل قبل عام 2011, ولا يمكن لهذا الاحتياطي أن يتجاوز نسبة مئوية بسيطة جداً مقارنة مع إجمالي الاحتياطي العالمي البالغ 1.7 تريليون برميل. وعلاوة على ذلك, فإن جودة النفط أقل بكثير من المعايير العالمية. وعلى الرغم من ذلك, كان نظام الأسد قبل الحرب الأهلية يقوم باستخراج البترول وتكريره ويلبي احتياجاته من الوقود. بالإضافة إلى ذلك, شكّلت صادرات الطاقة أهم مصدر للدخل في البلاد, ووصلت نسبة الإيرادات من تجارة الطاقة 50 % مقارنة مع إجمالي حجم صادرات سوريا البالغ 12 مليار دولار في العام 2010.

وعلى الرغم من أن النفط السوري ليس له أهمية كبيرة من حيث جودته وحجمه مقارنة بحجم احتياطيات النفط العالمية، إلّا أنه أصبح بشكل مثير للدهشة أحد العناصر الأكثر حسماً في الصراع على السلطة في سوريا. لذلك وبشكل طبيعي، تم توجيه منظمات داعش وحزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب الإرهابية التي كانت عناصر فاعلة في هذا الصراع، إلى مناطق النفط في سوريا.

وفي هذا السياق، استولى تنظيم داعش الإرهابي بعد عام 2013 على العديد من حقول النفط في شرق البلاد، وكان يبيع هذا النفط لكل من النظام السوري ومنظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب التي تريد تلبية احتياجاتها النفطية في المناطق التي احتلها. واستمرت هذه التجارة حتى خسر داعش حقول النفط المهمة.

أمّا منذ عام 2017, فيقع الجزء الأكبر من حقول النفط والغاز الطبيعي في البلاد تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" المدعومة من الولايات المتحدة والتي تشكل منظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب العمود الفقري الرئيس لها. حيث سيطرت هذه

المنظمة الإرهابية على منشأة "كونيكو" التي تعد أكبر منشأة غاز في ريف دير الزور شمال شرق البلاد في 23 سبتمبر/ أيلول 2017, وسيطرت على حقل "العمر" النفطي وهو أكبر حقل نفطي في البلاد, في 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

ونتيجة لذلك، أصبحت قوات سوريا الديمقراطية تسيطر على أكثر من 70 % من موارد الطاقة في سوريا, قبل عملية نبع السلام التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

ومع بدء تركيا عملية نبع السلام، أعطت الولايات المتحدة الأولوية للتمركز حول حقول النفط وأخلت قواعدها في منطقة العملية. إلّا أن الهجوم الصاروخي الذي وقع في محيط المنطقة التي تتمركز فيها القوات الأمريكية قرب حقل العمر النفطي في دير الزور في يناير/ كانون الثاني 2022، دفع الولايات المتحدة إلى إرسال عشرات شاحنات التعزيزات العسكرية من العراق عبر بوابة "الوليد" الحدودية إلى قواعدها المنتشرة في منطقتي "الشدادي" و"الرميلان" التابعتين لمحافظة الحسكة، وحقل العمر النفطي في ريف دير الزور.

ووفقا للمعلومات الواردة من المنطقة حول هذه المسألة، فإن الولايات المتحدة بدأت في الشهر الأول من عام 2022, بتدشين مصفاة لتكرير النفط في منطقة "المبيضة" قرب حقل الرميلان شمال شرق الحسكة من أجل تلبية احتياجات الوقود لقواتها في سوريا ومنظمة وحدات حماية الشعب, وأنها أحضرت أجزاء من المصفاة من إقليم كردستان العراق عبر معبر الوليد الحدودي, وأن عناصر منظمة وحدات حماية الشعب هم من سيديرون هذه المنشأة التي ستنتج 3 آلاف برميل من النفط يوميا، بمقابل مالي.

عندما ننظر إلى حقول الطاقة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وحزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب في الوقت الحالي، نجد أن منطقة دير الزور تأتي في المقدمة. حيث تقع أهم احتياطيات البلاد في هذه المنطقة. وعلى الرغم من عدم سيطرة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب على جميع موارد الطاقة في منطقة دير الزور، إلا أن أكبر حقول المنطقة الواقعة في الشرق من المدينة تخضع لسيطرة هذه المنظمة الإرهابية. وبالإضافة إلى هذه المناطق، فإن حقول النفط في الحسكة والرقة أيضا تخضع لسيطرة المنظمة الإرهابية.

علاوة على ذلك، تسيطر منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب على حقول الغاز الطبيعي المهمة. وتخضع منشأة كونيكو أكبر حقل للغاز الطبيعي في البلاد لسيطرة وحدات حماية الشعب (القدرة الإنتاجية تقدر بنحو 1.4 مليار متر مكعب يوميا). كما تقع موارد الغاز الطبيعي في شرق دير الزور تحت سيطرة وحدات حماية الشعب أيضا.

من جهة أخرى، يخضع سد "الطبقة"، وسدا "تشرين" و"البعث" اللذان يعتبران من أهم مصادر الطاقة الكهرومائية في البلاد، لسيطرة وحدات حماية الشعب.

وبالنظر إلى كل هذه البيانات، يمكن القول إن منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الإرهابية تسيطر على ما يقرب من ثلاثة أرباع موارد الطاقة في البلاد. وفي المنطقة التي يمثل فيها النفط حاليا المصدر الرئيسي للدخل، يعتبر 85 % من الإيرادات السنوية لقوات سوريا الديمقراطية من النفط.

نشرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان SHNR التي توثق انتهاكات حقوق المدنيين، تقريرا حول قيام

منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الإرهابية ببيع النفط للنظام السوري، مخترقة بذلك العقوبات الأمريكية المفروضة ضد النظام السوري بموجب "قانون قيصر للحماية المدنية في سوريا". وأشار تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنه يتم استخراج حوالي 11 مليون برميل من النفط الخام سنويا في المناطق التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب، وأن أكثر من نصف هذا النفط يتم بيعه إلى النظام، ويتم الحصول على دخل كبير من هذه المبيعات، وأن هناك قلقا من تحويل هذه الأموال إلى منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية.

وبحسب خبر نشرته وكالة الأنباء الرسمية للنظام السوري "سانا" في فبراير/ شباط 2022, فإن إنتاج النفط في سوريا بلغ العام الماضي 31.4 مليون برميل, وأن الولايات المتحدة ومنظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب الإرهابية سرقت نحو 70 ألف برميل من إجمالي 85.9 ألف برميل يتم إنتاجها يومياً. كما أعلنت وزارة البترول التابعة للنظام السوري أن الخسارة المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط في الحرب الأهلية المستمرة منذ مارس/ آذار 2011 تقدر بنحو 100.5 مليار دولار.

وتشير التقديرات إلى أن الدخل السنوي لمنظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب في الوقت الحالي يقارب المليار دولار، وعندما يتم الاستفادة الكاملة في هذا السياق ستبلغ عائداتها السنوية حوالي 8 مليارات دولار. هذه الأرقام كبيرة جدا فيما يتعلق بالمنظمات الإرهابية أو الجهات المسلحة غير الحكومية، ولا شك في أن البشرية هي من ستدفع الثمن.

هناك جانب آخر مهم لهذه القضية وهو إنتاج البنزين والديزل من النفط الخام بطرق بدائية، لعدم وجود مصافي بمعدات حديثة في المناطق التي تحتلها وحدات حماية الشعب.

وفي هذا السياق، تم إنشاء العديد من منشآت تكرير النفط التي تعمل بوسائل بدائية في ريف دير الزور وقرب حقلي العمر والتنك النفطيين. ويدير أشخاص قريبون من وحدات حماية الشعب، معظم هذه المنشآت.

وهناك ادعاءات بأن الغازات المتسربة من هذه المنشآت التي تعمل في ظروف بدائية تلوث البيئة وتعرض صحة الإنسان للخطر، حتى أن هناك زيادة في أمراض الثدي والسرطان بسبب ارتفاع نسبة تلوث الهواء في المنطقة، وأن العديد من الأشخاص بمن فيهم الأطفال فقدوا حياتهم بسبب هذه الأمراض.

كما أن هناك ادعاءات بأن مخلفات هذه المنشآت تلحق ضرراً كبيراً بالأراضي الزراعية، وأن الغازات المتسربة خلال أشهر الشتاء تختلط بالمطر وتلحق الضرر بالنباتات، وأن مئات الماشية الصغيرة نفقت بسبب الأعشاب التي تلوثت من مخلفات هذه المصافي. كما يقال إن نهر الفرات له نصيب من هذا التلوث. وكخلاصة، فإن تسليم الموارد الطبيعية التي كان من المفترض استخدامها من أجل إعادة نهضة الشعب السوري ورفاهيته ومستقبله، إلى سيطرة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب، التي تعد إحدى أدوات الحرب بالوكالة وأصبحت واحدة من العناصر المحددة للصراع على السلطة على الأرض، سيمكّن المنظمة الإرهابية من الحصول على الموارد اللازمة لتمويلها لسنوات عديدة، وسيزيد من أوراقها التي ستستخدمها ضد نظام دمشق للمطالبة بحكم ذاتي في شمال سوريا.

ومع أخذنا ذلك بعين الاعتبار، فيمكننا القول إن العمليات التي نفذتها تركيا في شمال سوريا قد غيّرت الكثير من الأشياء في الميدان، لكنها لم تغير حقيقة امتلاك حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب 70 % من موارد الطاقة هناك. كما أن الولايات المتحدة حالت أيضا دون اغتنام نظام الأسد لفرصة الاستيلاء على موارد الطاقة خلال الحرب. ويبدو أن الحرب بالوكالة في سوريا أنتجت نظاماً بيئياً لتمويل نفسها من عائدات النفط ومشتقاته، وستبقى منظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب الإرهابية جزءاً قوياً من هذا النظام. ■

إبراهيم آيدن: لواء سابق في الجيش التركي، له دراسات في مجالات مكافحة الإرهاب والشؤون الأمنية-العسكرية والاستراتيجية، مستشار رئيس مركز أورسام.

التنوع العرقي في الجزائر: بين استحقاقات الهوية الثقافية والأجندات الانفصالية المشبوهة

عبدالنور تومي

حرائق صيف 2021 التي قضت نيرانها على النبات والحيوان في نصف السلسلة الجبلية لمنطقة القبائل والولايات الشرقية الأخرى المجاورة، وضلوع بعض العناصر الانفصالية في إشعال تلك الحرائق وتأجيج الخطاب العنصري خلال حدوثها، والمواقف المتميزة للحكومة الجزائرية في نجدة تلك المناطق، كلها عوامل كان لها تأثيراً كبيراً في تغيير المزاج الشعبي في تلك المناطق، وإعادة النظر في الدعوات الانفصالية ومن يروج لها.

بدأت الحركات العرقية في العديد من الدول في تتبع استراتيجية الخروج من الأنظمة الفيدرالية وإظهار فكرة الانفصال من أجل تحقيق غاية الاستقلال، حيث شهدت أوروبا في السنوات الأخيرة تغيّرا جذرياً في تعاطيها مع المسألة العرقية الانفصالية، التي أثارت جدلاً سياسياً كبيراً بعد الأزمة السياسية التي عرفتها بلجيكا في عام 2010، تلك الأزمة كادت أن تفجّر التماسك الاجتماعي في بلجيكا، في حين عرفت كل من إسبانيا و فرنسا حركات انفصالية عنيفة، على غرار الحركة الانفصالية لشعب الباسك ETA، التي كانت تهدد الأمن الداخلي لهذين البلدين المجاورين خلال سنوات

عديدة في ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي.

ظواهر الإنفصال العرقي المعاصرة

في عام2018, صوّت البرلمان الكتالوني في برشلونة شرق إسبانيا بـ 70 صوتاً من أصل 135 لصالح الاستقلال التام عن المملكة الإسبانية, ومنحت الحكومة الإقليمية لكتالونيا الحق لرئيس إقليم كاتالونيا كارلس بوتشدمون للإعلان رسمياً عن استقلال كاتالونيا, وردت الحكومة الفيدرالية في مدريد على الفور على تلك الخطوة، وسحبت من الحكومة الإقليمية في كتالونيا سلطاتها باستخدام الخيار القانوني الردعي وتطبيق المادة 155 من الدستور الملكي الإسباني.

وفي نفس السياق صوّت اللومبارديون في شمال إيطاليا في عام 2017 للمطالبة بمزيد من الحكم الذاتي، كما عادت مؤخراً فكرة الإستقلال عن مؤسسات الجمهورية الفرنسية في الجزيرة الجميلة "كورسيكا" في جنوب شرق فرنسا، حيث أعلن الجناح الوطني الثوري لجبهة التحرير الوطني لكورسيكا FLNC العودة للنضال المسلح، بعد حادثة الإعتداء على الناشط الكورسيكي "إيوان كولونا" في الربيع الماضي، والتي أدت إلى انفجار جديد في العديد من مدن الجزيرة باحتجاجات عنيفة ضد مؤسسات الدولة الفرنسية، مما أجبر وزير الداخلية الفرنسي للاعتراف الضمني بمبدأ الإستقلالية للشعب الكورسيكي.

هذا الاضطراب المؤسساتي يمثل تحدياً سياسياً أمام انسجام مجتمعات الاتحاد الأوروبي وتجانسها، في زمن تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا والخطاب الشعبوي لقادة هذه الأحزاب الداعي للدولة القطرية.

تبقى مثل هذه الأحداث الانفصالية في الدول العربية على سبيل المثال تمثل إما صراعاً سياسياً مستمراً، أو يتحوّل لحرب أهلية دامية تقضى على مكوّنات الدولة القطرية، لكن القادة الإنفصاليين في أوروبا الغربية سواء في إسبانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، وبرغم اختلافاتهم العرقية والثقافية مع الدولة المركزية، الا انهم يعرفون إدارة هذه الصراعات والخلافات بطرق وسياسات لا تؤدي الى تطورات خطيرة، ويبقونها في مستوى التعايش السلمي "البارد" تحكمه متغيّرات السياسة. على عكس ما حدث في أوروبا الشرقية وفي دول البلقان في التسعينيات من القرن الماضي وبداية ألفية هذا القرن، حيث أدت الحرب العرقية والدينية إلى تفكيك الترابط الإجتماعي بين

المكونات العرقية والدينية في فيدرالية يوغوسلافيا السابقة.

عدوى الإنفصال وحلم الاستقلال

هنالك عدة حركات عرقية انفصالية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدعو إلى الانفصال عن الدولة المركزية، في عام2017 صوّت أكراد العراق بالأغلبية لإعلان إستقلال إقليم الشمال عن الدولة المركزية في العراق عن طريق استفتاء نظمته حكومة إقليم كردستان في أربيل, ولكن مخرجات ذلك الاستفتاء تم تجميدها. في نفس الإطار, كان جنوب السودان قد حصل على استقلاله في عام 2011 عن الخرطوم، بعد مسار إنفصالي وسنين حرب طاحنة ضد القوات النظامية في الشمال، لكن هذه الدولة الهشة الآن تتجه نحو دولة فاشلة.

في الجزائر، تم الاعلان عن حركة "الماك" العرقية الإنفصالية بقيادة "فرحات مهني" في1 يونيو /حزيران2010، فرحات مهني أعلن أنه رئيس الحكومة المؤقتة لحركة القبائل الإنفصالية في شمال شرق العاصمة الجزائر. تعرف هذه الحركة الإنفصالية في الأوساط الإعلامية الغربية والمحلية باسمها المختصر للحروف اللاتينية الأولى le Mouvement pour l'Autonomie de la Kabylie (MAK)، ينشط أعضاء هذه الحركة الإنفصالية بباريس بشكل خاص، وفي عموم فرنسا.

الانفصاليون المتطرفون من أبناء منطقة القبائل بالداخل، وفي فرنسا خصوصا، ظلوا يحتجون منذ عقود بأن الأمازيغ عموماً، والقبائل خصوصاً، يعيشون في اضطهاد ثقافي وتمييز"عنصري" من السلطات، علماً أن أغلبية الشعب الجزائري من أصول بربرية وأمازيغية، فبالتالي - بحسب إطروحة هؤلاء الانفصاليين- لقد حان الوقت للدفاع عن أراضي وهوية ملايين البربر "القبائل")القبايل باللهجة الجزائرية هم الذين يعيشون في المناطق الجبلية والساحلية في شمال شرق الجزائر العاصمة.)

عامل الشرعية الثورية وسياسة العصا والجزرة

سرعان ما جاء الرد على تلك الدعوات الانفصالية من الزعيم التاريخي لحزب جبهة القوى الاشتراكية وأحد مفجري ثورة حرب التحرير الجزائرية في عام 1954 ضد الإستعمار الفرنسي "حسين آيت أحمد"، أو "الدا الحسين" كما يلقّب عند القبايل، حيث وصف قرار فرحات مني بالمتهور والخطير على تماسك الوحدة الوطنية ومستقبل مجموعة المكوّن الأمازيغي في الجزائر.

شخصية زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية في الجزائر"حسين آيت أحمد" لها مكانة عالية عند الأمازيغ القبايل، ولا سيما بين الطبقة الوسطى ورجال الأعمال والمثقفين اليساريين. كونه كان يمثل وجه التعددية الثقافية داخل البلاد، رغم إنتقاداته القوية للنظام خلال السنوات (1963-2015) سواء عندما كان معارضاً بالخارج أو بعد عودته إلى أرض الوطن في عام 1989 بعد فتح مسار التعددية السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1989-1992), ثم عارض الزعيم حسين ايت أحمد إنقلاب كانون الثاني/ يناير1992 كما كان معارضاً شرساً للحزب المنحل "الجبهة الإسلامية للإنقاذ".

بالتالي رفض"حسين آيت أحمد" لفكرة حركة الماكMAK بانفصالها عن المنطقة القبائلية وعن التراب الوطني عموماً جعلت السلطات المركزية تواصل نهجها سياسة العصا والجزرة مع الملف الأمازيغي. إلى غاية حوادث حرائق الغابات والبساتين خلال الصيف الماضي في الجزائر لم تنال فكرة الماك MAK الإنفصالية أي اهتمام من وسائل الإعلام المحلية ولم تثير الرأي العام، ولكن بعد تلك الحوادث التي تم اتهام عناصر من "الماك" بتدبيرها، أصبح رد فعل الجزائريين شديداً ضد الحركة الإنفصالية المخترقة من قبل مصالح مخابرات دول تصنف بالعدوّة للجزائر، مما دفع بالسلطات إلى أخذ ملف الماك MAK هذه المرة بحزم هذا بسبب صعود النزعة الإنفصالية العرقية والتي بدأت تأخذ بعداً أمنياً خطيراً.

بعد مقاطعة منطقة القبايل كلّها للانتخابات العامة والتى نظمتها السلطات المركزية بعد إنتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في كانون الأول /ديسمبر 2019؛ أرسلت الحكومة الجزائرية عدة رسائل إصلاحية, بدءاً بالإستفتاء على دستور 2020 الذي تم تنظيمه في خريف 2020, واجراء الإنتخابات التشريعية في صيف 2021, ثم الإنتخابات المحلية

في خريف 2021, إنه مسار إنتخابي جاء في سياق التغيير والإنتقال السلمي للسلطة في الجزائر بعد الحراك الشعبي السلمي الذي أجبر الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة على الاستقالة, أو الإقالة, في شهر نيسان / أبريل 2019.

عرفت مرحلة الإنتخابات المحلية والوطنية التي أجريت ما بين نهاية عامي 2019 و2021 حالة من العنف والتي كان من وراءها التيار "المعرقل" في الحراك, ذلك التيار يعلن رفضه للإصلاحات الجديدة. نسب المشاركة في كل تلك الانتخابات في ولايات "تيزي-وزو" و"بجاية" وهما أهم ولايتين في منطقة القبايل لا تتجاوز نسبة 5%, كما كانت هنالك أيضاً مقاطعة لتلك الانتخابات من الأحزاب الجهوية على غرار حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية", و"مناضلي الحزب" غير المعتمد, و"الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي" وحتى حزب "جبهة القوى الاشتراكية- جيل" بعد وفاة زعيم الحزب "حسين آيت أحمد". لكن حرائق صيف 2021 التي قضت نيرانها على النبات والحيوان في نصف السلسلة الجبلية لمنطقة القبائل والولايات الشرقية الأخرى المجاورة، وضلوع بعض العناصر الانفصالية في إشعال تلك الحرائق وتأجيج الخطاب العنصري خلال حدوثها، والمواقف المتميزة للحكومة الجزائرية في نجدة تلك المناطق، كلها عوامل كان لها تأثيراً كبيراً في تغيير المزاج الشعبي في تلك المناطق، وإعادة النظر في الدعوات الانفصالية ومن يروج لها.

مقاطعة منطقة القبائل للمسار الانتخابي كاد يصبح معضلة سياسية وأمنية للسلطات العليا في البلاد؛ حيث كان الهدف منه هو عزل المنطقة عن المركز، وبالتالي سيطرة الجماعات الإنفصالية على الجانب السياسي، عندها سارعت الحكومة لاحتواء غضب أبناء منطقة القبائل بتقديم كل المساعدات اللازمة و قامت حتى بتقديم تعويضات عن جراء خسائر نيران صيف2021 .

الـ"ماك" مقابل ألغاز!

انتقلت أحداث الحرائق الأليمة من شقها الطبيعي المناخي إلى مناخ سياسي أشد توتراً، بعد تقارير أمنية وتصريحات أشخاص منخرطين في الحركة الإنفصالية العنصرية "الماك"، حيث ثبت أن تلك الحرائق كانت مدبرة وقام بها أفراد من حركتهم، كما قامت الحركة بنشر خطاب الفتنة والعنصرية والكراهية بين أبناء الشعب الجزائري طيلة أيام تلك الكارثة "الطبيعية"، وعلى أثر تلك الحوادث، صنفت الحكومة الجزائرية حركة "الماك" ضمن المجموعات الإرهابية، عندها طالبت الحكومة الجزائرية فرنسا بتسليم أعضاء حركة الماك المقيمين على أراضيها، حيث تحتضن باريس مؤسس الحركة الإنفصالية الإرهابية فرحات مهني، وأعضائها البارزين التي تأسست عام 2010، وبالرغم من إصدار الجزائر مذكرة توقيف دولية بحق فرحات مهني، إلا ان باريس مازالت تماطل في تسليمه، فرحات مهني يحمل الجنسية الفرنسية، مما أدى إلى زيادة التوتر في العلاقات الجزائرية - الفرنسية، خاصة بعد تصريح وكالة الأنباء الفرنسيةAFP التي وصفت فيه حركة الماك بـ"المؤهلة والقابلة للديمقراطية". لكن التقلبات الجيو-سياسية والجيو-إقتصادية الراهنة على الساحة الدولية والإقليمية وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الإقتصاد الفرنسي سوف تجبر فرنسا على الاستجابة لطلب الجزائر في معادلة علاقات جديدة بين البلدين، يمكننا تسميتها "الماك مقابل الغاز".

كخاتمة، أصبحت اليوم اللغة الأمازيغية حقاً دستورياً ولغةً وطنيةً ورسميةً طبقاً للمادة 4 من دستور 2020, إضافة إلى إنشاء أكاديمية اللغة الأمازيغية ودعمها في عام 2017. ودور "العروش" في لعب دور الوسيط بين ممثلي الدولة المركزية والمواطنين في قرى ولايات القبايل، وبالتالي فإن المكوّن العرقي في الجزائر ليس مكوّنا ثقافياً فحسب بل هو ثابت من ثوابت الأمة الجزائرية والهوية الوطنية، كل البربر بجميع أطيافهم من (شاوي وترقي وميزابي وشنوي وقبايلي) كلهم مندمجون ومنخرطون في نسيج وقيم المجتمع ومؤسسات الدولة الجزائرية.الجزائريون يرون قادة"الماك" كمنظمة إرهابية عنصرية إنفصالية تريد ضرب الوحدة الوطنية واستقرار البلاد، هذه نظرة الأغلبية الساحقة لأمازيغ الجزائر أيضاً، بالداخل والخارج. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

مقابلة

الدكتورة كارول نخلة:

"إذا وضعت بلدان شرق المتوسط خلافاتها السياسية جانباً، يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في توريد الطاقة إلى أوروبا"

عبد النور تومي

وصف البنك الدولي ذات مرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنها "أكثر ثراءً من الدول المتقدمة"، مثل هذا البيان لا يزال ساري المفعول اليوم. لم تُترجم ثروة الموارد الطبيعية في المنطقة بشكل صحيح إلى اقتصادات قوية. بالطبع، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي مجموعة متنوعة من البلدان. مثلا دولة الإمارات العربية المتحدة كان أداؤها أفضل بكثير من غيرها على غرار العراق و الجزائر.

أورسام: تشهد سياسات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحولات تاريخية وهامة. ما هي تداعيات هذه التطورات على الوضع الجيو-سياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعلاقات الاقتصادية مع القوى العالمية والإقليمية الكبرى الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي؟

د. كارول نخلة: على أي بلد منتج للنفط والغاز أن يشعر بالضغط الناجم عن الحرب العالمية المكثفة ضد تغير المناخ، لأنه لتحقيق التخفيض الموصى به علمياً في انبعاثات الكربون،

من هي كارول نخلة؟

أجرى د. عبد النور تومي خبير دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام مقابلة مع الخبيرة في شؤون الطاقة الدكتورة كارول نخلة، الدكتورة نخلة تشغل منصب مديرة شركة "كريستول للطاقة"Crystol Energy، وتعمل أيضاً خبيرة خارجية لقسم الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي، ومستشارة اقتصادية لأمانة سرّ الكومنولث. كما تعمل محاضرة مساعدة في اقتصادات الطاقة في جامعة سوري. وهي تساهم بانتظام في موقع Geopolitical Information Service، وتتولّى إدارة منظمة Access for Women in Energy غير الربحية. نخلة، محللة في شؤون الصناعة، وعملت مستشارة برلمانية خاصة في شؤون الطاقة والشرق الأوسط في مجلس اللوردات في المملكة المتحدة. ألّفت نخلة كتاب Petroleum Taxation: Sharing the Wealth (منشورات Francis&Taylor، 2008)، وكتاب Out of the Energy Labyrinth (منشورات I.B. Tauris، 2007)، الذي شاركها في تأليفه اللورد دايفد هاول، وزير الدولة السابق في وزارة الخارجية والكومنولث.

يجب تقليل استهلاكنا للوقود الأحفوري بشكل كبير. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعتمد اقتصادات مصدّري النفط والغاز إلى حد كبير على عائدات النفط والغاز، فإن هذا يشكل تهديدًا خطيرًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. في هذا الصدد، اكتسب التنويع الاقتصادي شعوراً جديداً بضرورته.

علاوة على ذلك، فإن مركز النمو الأكثر أهمية، وربما المهم الوحيد، للطلب على النفط والغاز في السنوات القادمة هو آسيا، وخاصة الصين. وهذا يفسر لماذا يتجه مصدروا الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر نحو الشرق لتأمين السوق لمنتجاتهم. ومن المثير للاهتمام، أن الولايات المتحدة التي كانت في يوم من الأيام مستوردًا رئيسيًا للنفط والغاز وبالتالي سوقًا بارزًا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أصبحت مُصدّرًا يستهدف أيضًا آسيا من بين دول أخرى. بمعنى آخر، أصبحت الولايات المتحدة منافسًا لدول الشرق الأوسط في سوق الطاقة العالمي.

أورسام: يؤدي قطاع الطاقة دورًا محوريًا في السياسات الخارجية لمنتجي النفط والغاز لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد زاد ذلك الدور في ظل الحرب الروسية الأوكرانية المستمرة. ما هو رأيكم في الأدوار المستقبلية لهذه البلدان في سياسة الطاقة العالمية؟

د. كارول نخلة: لقد نتج عن الغزو الروسي لأوكرانيا ديناميكيات مثيرة للاهتمام ذات تأثير دائم على أسواق الطاقة العالمية ومصدري النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة إذا كانت عقوبات الاتحاد الأوروبي على صادرات الطاقة الروسية فعالة تمامًا. كون روسيا أصبحت عضوًا في أوبك+ منذ كانون الأول/ ديسمبر 2016؛ بينما تجاوز عمر هذا التحالف العديد من توقعات المحللين, ففي أذار/ مارس 2020 على سبيل المثال, أبدت الإمارات العربية المتحدة استيائها من المعاملة "الخاصة" لبعض الأعضاء في أوبك+ (كانت تقصد روسيا بشكل رئيس). في تموز/ يوليو2021 كانت هناك أيضًا أصوات قوية في روسيا ضد هذا التحالف، ولا سيما عندما أسهم ذلك التحالف في خسارة الحصة السوقية للنفط الروسي.

اليوم، إذا فقدت روسيا إمكانية الوصول إلى أهم أسواق الطاقة في أوروبا، فستظهر ديناميتان مثيرتان للاهتمام:

1- ستوجه روسيا نفطها وغازها أو على الأقل جزءًا منه إلى آسيا، وهي بالفعل سوق مهمة لمنجي النفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2- سيحاول بعض المنتجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سد الفجوة الكبيرة التي قد تتركها روسيا في أوروبا، وهي السوق التي يتطلع إليها منتجون آخرون مثل الولايات المتحدة بشدة.

كان تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على أسعار النفط والغاز مفيدًا حتى الآن للمنتجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذين كانوا ضمن البلدان القليلة التي شهدت ترقية توقعاتها الاقتصادية من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر نيسان/ أبريل، حيث تُرجمت الأسعار المرتفعة إلى مكاسب كبيرة غير متوقعة لتلك الاقتصادات. ومع ذلك، فإن خطر انخفاض الطلب العالمي على النفط ما زال حقيقياً وقائماً، لأن الاقتصاد العالمي الآن يشعر بعبء الحرب في أوكرانيا، ولا سيما من حيث تضخم أسعار السلع. في حالة تجسيد مخاوف الركود الاقتصادي، يجب أن نتوقع انخفاض أسعار الطاقة.

أورسام: هناك تقارير إخبارية تتوقع أن تصبح الولايات المتحدة أكبر مصدّر عالمي للغاز الطبيعي المسال (LNG) في العالم بحلول نهاية هذا العام (2022) ، ما مدى صحة هذه التقارير؟ وماهي تداعيات ظهور الولايات المتحدة كمصدر عالمي رئيسي للغاز الطبيعي المسال على وضع المصدرين الرئيسيين

المتبقيين للغاز الطبيعي المسال في سوق الغاز الطبيعي العالمي؟ مثل: الجزائر وقطر وإيران وروسيا.

د. كارول نخلة: لقد أحدثت ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة ثورة حقيقية في أسواق الطاقة العالمية، ليس فقط لأن الولايات المتحدة أصبحت مُصدِّرًا رئيسي للنفط والغاز. في الواقع حتى قبل أن تبدأ الولايات المتحدة في تصدير فائض إنتاجها، بدأ تأثير الثورة محسوسًا في الأسواق العالمية. على سبيل المثال أسواق الغاز في أوروبا. كان لا بد من تحويل الغاز الطبيعي المسال الذي كان متجهًا في الأصل إلى النفط الصخري الأمريكي إلى أسواق أخرى (أوروبا بشكل أساسي) لأنه لم يعد مطلوبًا بعد الآن في الولايات المتحدة ما بعد الصخر الزيتي. أجبرت الإمدادات الإضافية من الغاز الرخيص نسبيًا المصدرين التقليديين، بما في ذلك روسيا، على إعادة النظر في الشروط التي يبيعون بموجبها غازهم، بجعل عقودهم أكثر مرونة على سبيل المثال.

كما كانت ثورة النفط الصخري هي التي أثرت على قرار أوبك بالتخلي عن جميع القيود بين عامي 2014 و2016 على أمل القضاء على تهديد النفط الصخري الباهظ الثمن آنذاك. لكن النفط الصخري ثبت أنه أكثر مرونة, مما أدى إلى تحالف أوبك + في كانون الأول/ ديسمبر 2016. بات من الواضح أن الولايات المتحدة تبرز كفائزًا من أزمة الطاقة في أوروبا بعد كل شيء, كان الغاز الروسي منافسًا جادًا وكان "نورد ستريم2 " سيجعل الصادرات الروسية إلى أوروبا أكثر قدرة على المنافسة مع الغاز الطبيعي المسال الأمريكي. هذا لن يحدث بعد الآن!

أورسام: يبدو أن منطقة البحر الأبيض المتوسط على وشك مزيد من الأزمات الإقليمية بشأن موارد الطاقة، بما في ذلك تركيا واليونان وقبرص ومصر ولبنان وسوريا وإسرائيل. هل ستصبح منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة صراع تجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعرف المزيد من التوترات وانعدام الاستقرار؟ أم أن الدول المتصارعة ستبحث عن طريقة أفضل لتقاسم مورد الطاقة هذا في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية؟

د. كارول نخلة: منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط منقسمة سياسياً، ومن غير المرجح أن يتغير هذا الواقع في وقت قريب. وقد أثر ذلك على تنمية الموارد الهيدروكربونية في المنطقة والتي تم اكتشافها في نفس الوقت تقريبًا، مثل تلك الموجودة في شرق إفريقيا. ومع ذلك، فإن شرق إفريقيا ولا سيما موزمبيق في مرحلة أكثر تقدمًا من حيث الانضمام إلى نادي كبار مصدري الغاز. بالمقابل، لا تزال دول شرق البحر الأبيض المتوسط تناقش وسائل وطرق لاستغلال اكتشافاتها تجاريًا. إذا وضعت بلدان شرق المتوسط خلافاتها السياسية جانبا، يمكنها بالتالي أن تلعب دورًا مهمًا كمورد طاقة لأوروبا. ومع ذلك مع استمرار الحرب رسمياً بين إسرائيل ولبنان من جهة والنزاع المستمر بين تركيا وقبرص واليونان من جهة أخرى عندها يبقى سقف التوقعات منخفضة.

أورسام: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي واحدة من أغنى مناطق العالم من حيث موارد واحتياطيات الطاقة، ومع ذلك، لا يزال شعوب المنطقة يعانون من الفقر والبطالة. ما هي أسباب هذا التناقض؟ هل هناك وصفة إستراتيجية ناجعة من أجل التطورات الاقتصادية، لا سيما الارتفاع الحاصل في أسعار الطاقة في جميع أنحاء العالم؟

د. كارول نخلة: وصف البنك الدولي ذات مرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنها "أكثر ثراءً من الدول المتقدمة"، مثل هذا البيان لا يزال ساري المفعول اليوم. لم تُترجم ثروة الموارد الطبيعية في المنطقة بشكل صحيح إلى اقتصادات قوية. بالطبع، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي مجموعة متنوعة من البلدان. مثلا دولة الإمارات العربية المتحدة كان أداؤها أفضل بكثير من غيرها على غرار العراق و الجزائر. لكن في تلك البلدان التي تأخرت من حيث التقدم الاقتصادي على الرغم من ثروتها الهيدروكربونية، يرجع سبب ذلك إلى سياسات ضيقة الرؤية ومؤسسات ضعيفة وظاهرة الفساد على سبيل المثال لا الحصر. حتى لو تم الإعلان عن الإصلاحات في تلك البلدان، فإنها تكتسب المسار في البداية، لكن الحماس حولها يتلاشى بسرعة. بالنسبة لتلك البلدان فإن المفتاح هو بناء إطار مؤسساتي قوي لتحسين إدارة قطاع النفط والغاز وكذلك الاقتصاد الكلي. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

MENAFFAIRS

الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و تحليلات دولية

أخبار | آراء | مقابلات | تقارير تحليلية

menaaffairs.com